



THE CENTRE  
FOR SAI AUDIT PROFESSIONALS



مبادرة  
IDI  
تنمية الإنتوساي

# نظام إدارة جودة التدقيق الدليل العملي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

## شكر وتقدير

عمل موظفو مبادرة تنمية الإنترنت على تطوير الدليل العملي لنظام إدارة جودة التدقيق، وذلك بالتعاون مع مجموعة من الخبراء المتميزين من مختلف الأجهزة العليا للرقابة. وتعرب مبادرة تنمية الإنترنت عن عميق امتنانها لهؤلاء المساهمين على ما قدموه من رؤى قيمة وخبرات فنية، التي كانت ذات أهمية بالغة وأسهمت بشكل كبير في إعداد هذا الدليل العملي.

رقم.	اسم الخبير	اسم الجهاز الأعلى للرقابة
1	بوغنا كوتشينسكا	محكمة المدققين الأوروبية
2	آلان فيندلاي	محكمة المدققين الأوروبية
3	أندي فيشر	مكتب التدقيق الوطني، المملكة المتحدة
4	باتريك سميث	الجهاز الأعلى للرقابة في جزر كايمان

كما تود مبادرة تنمية الإنترنت أن تعبر عن بالغ تقديرها للتعليقات البناءة التي قدمتها الأجهزة العليا للرقابة في كل من ألبانيا وقبرص وأذربيجان والبوسنة والهرسك وجزر المالديف وباكستان وتنزانيا وإريتريا وجامايكا وسانت لوسيا وجزر كايمان وغيانا، والتي كان لها دور كبير في دعم وتطوير البرنامج التجريبي العالمي لنظام إدارة جودة التدقيق.

# بيان الجودة للدليل العملي لنظام إدارة جودة التدقيق

## المقدمة

يحدد نظام إدارة الجودة لمبادرة تنمية الإنتوساي المتطلبات اللازمة لضمان جودة المنتجات التي طورها المبادرة، بما في ذلك تلك المطورة بالتعاون مع أصحاب المصلحة الخارجيين، لا سيما الهيئات التابعة لمبادرة تنمية الإنتوساي. ويتطلب هذا النظام من المبادرة اعتماد نهج قائم على المخاطر في إدارة الجودة، بما يؤدي إلى تصميم عملية ملائمة لإدارة الجودة تتضمن مراجعة للجودة. كما يفرض على المبادرة تضمين بيان جودة في المنتج يستند إلى نتائج مراجعة الجودة.

## عملية مراجعة الجودة

أجرى شورجو شاترجي موظف الدعم المؤسسي في مبادرة تنمية الإنتوساي، مراجعة مستقلة للعملية المتبعة في تطوير هذا المنتج وفقاً لأحكام السياسة، تم تصميم مراجعة الجودة هذه لتزويد جميع أصحاب المصلحة بالضمان بأن مبادرة تنمية الإنتوساي قد صممت ونفذت عملية مناسبة لإدارة الجودة بناءً على أهداف الجودة المحددة وتقييمها لمخاطر الجودة.

## عملية إدارة الجودة

بالنسبة لهذا المنتج، صممت مبادرة تنمية الإنتوساي عملية إدارة جودة تعادل على الأقل ما هو مطلوب وفق إجراءات العمل المعتمدة لدى المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الإنتوساي). وشملت هذه العملية ما يلي:

- موافقة مجلس إدارة مبادرة تنمية الإنتوساي على إنشاء المنتج في إطار الخطة التشغيلية للمبادرة
- إعداد وثائق تحديد الشروط المرجعية لتوجيه تطوير المنتج
- إجراء مراجعة النظراء للنسخة الأولية من المنتج من خلال خبراء مناسبين من خارج المبادرة
- إجراء التعديلات بناءً على المراجعة
- الإتاحة العامة لمدة لا تقل عن 90 يوماً
- التشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين
- تعديلات على المنتج استناداً إلى التعليقات الواردة أثناء الإتاحة العامة والتشاور
- التدقيق اللغوي والتحرير والترجمة للمنتج من خلال أفراد مؤهلين
- الحصول على الموافقات المناسبة للمنتج النهائي
- مراجعة مستقلة لعملية إدارة الجودة

## نتائج مراجعة الجودة

خلصت مراجعة الجودة للمسار المتبع في تطوير هذا المنتج إلى أنه قد تم تصميم مسار إدارة جودة ملائمة ونُفذت في جميع جوانبه.

## الخاتمة

تؤكد مبادرة تنمية الإنتوساي للمستخدمين أن هذا المنتج خضع لعملية إدارة جودة تعادل تلك المطلوبة بموجب الإجراءات المعتمدة في إطار الإنتوساي للإصدارات المهنية.

*Eman F. Ghorib*

إينار غوريسن

المدير العام

مبادرة تنمية الإنتوساي

التاريخ: 10 سبتمبر 2025

## ماذا يوجد في هذا الدليل؟

### 13 مسارات مختلفة لضمان جودة التدقيق

#### 1 إعداد نظام إدارة جودة التدقيق

- 14 أ. تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام إدارة جودة التدقيق  
15 ب. تحديد المسؤوليات في نظام إدارة جودة التدقيق

#### 2 تنفيذ عملية إدارة مخاطر الجودة

- 16 أ. هيكل إدارة مخاطر الجودة  
17 ب. وضع أهداف الجودة  
18 ج. تحديد مخاطر الجودة وتقييمها والاستجابة لها

#### 3 إنشاء عملية الرصد والتصحيح

- 19 أ. إنشاء عملية الرصد والتصحيح  
18 ب. أدوات الرصد

#### 4 تقييم نظام إدارة جودة التدقيق

#### 5 إدارة الجودة على مستوى ممارسة الرقابة

### 5 نبذة عن هذا الدليل العملي

نبذة عن معيار الإيساي 140 المعدل – إدارة الجودة للأجهزة العليا للرقابة

7

9

لماذا نظام إدارة جودة التدقيق؟

11

أهمية جودة التدقيق

12

آليات ضمان جودة التدقيق

### الملحقات

الملحق 1: العلاقة بين مبادرات مبادرة تنمية الإنتوساي المتاحة للأجهزة العليا للرقابة بالمكونات ذات الصلة في نظام إدارة جودة التدقيق

25

الملحق 2: خيارات نظام إدارة جودة التدقيق وتوضيحات تكميلية

27

## نبذة عن هذا الدليل العملي

ينطبق هذا الدليل العملي على الأجهزة العليا للرقابة التي تضطلع بمهام التدقيق وفقاً للمعايير الدولية. وفي إطار إدخال نهج إدارة الجودة القائم على المخاطر، قامت مبادرة تنمية الإنتوساي بتطوير هذا الدليل العملي بهدف دعم الأجهزة العليا للرقابة في إنشاء نظام إدارة جودة التدقيق يتوافق مع المتطلبات التنظيمية لمعيار الإيساي 140 المعدل، الذي يتناول إدارة الجودة للأجهزة العليا للرقابة. ويقدم الدليل العملي مجموعة من الخيارات والإجراءات التي تتلاءم مع اختصاصات الجهاز الأعلى للرقابة، وحجمه وهيكلته وظروفه الخاصة. كما يغطّي الدليل القرارات الرئيسية التي يتعين على الجهاز الأعلى للرقابة اتخاذها عند إنشاء النظام على المستوى التنظيمي، إضافة إلى إدارة جودة التدقيق. ويستعرض الدليل أيضاً خيارات متعددة بشأن كيفية قيام الجهاز الأعلى للرقابة بتصميم نظام إدارة جودة التدقيق، وتنفيذ عملية إدارة المخاطر المتعلقة بالجودة، وتعزيز آليات الرصد والتصحيح، وإجراء تقييم شامل للنظام، فضلاً عن إدارة الجودة على مستوى ممارسة الرقابة.

يتضمن الدليل مواد توضيحية وأدوات ذات صلة في جميع أجزائه، متى كانت هناك حاجة لذلك. وقد تم وضع هذه المفاهيم والأدوات والأمثلة التطبيقية من منظور عام لتلبية احتياجات الأجهزة العليا للرقابة في السياقات المحلية المختلفة. علماً بأنه يمكن لكل جهاز أعلى للرقابة تخصيص وتكييف هذه المفاهيم والأدوات بما يتناسب مع احتياجاته عند تحسين أو تطوير أنظمتها. كما تتناول التفسيرات والأدوات الواردة في المواد المرجعية أيضاً متطلبات التوثيق بموجب معيار الإيساي 140 المعدل. ويُرَكِّز الدليل العملي على إنشاء آليات لضمان الجودة على مستوى الأنظمة، بما يتيح للأجهزة العليا للرقابة دمج مختلف الممارسات والأدوات في تناغم تام. وعند الحاجة إلى تعريف جوانب أخرى من نظام إدارة جودة التدقيق بشكل أكثر تفصيلاً أو تشغيلياً، يمكن للأجهزة العليا للرقابة الاستفادة من الموارد التكميلية والدعم المقدم من مبادرة تنمية الإنتوساي، وذلك كما هو موضح في الملحق 1.

يتألف هذا الدليل من خمسة قرارات رئيسية في مجال إدارة جودة التدقيق.

وبالنسبة لكل قرار، يمكن للجهاز الأعلى للرقابة اختيار الإجراءات أو الخيارات التي تتناسب مع ظروفه الخاصة. وعلى الرغم من أن الأجهزة العليا للرقابة قد تتبنى إجراءات أو خيارات مختلفة، فإن أيًا من هذه الخيارات أو المزيج منها يمكن أن يساعد في ضمان جودة التدقيق. يمكن للجهاز الأعلى للرقابة الرجوع إلى المواد التوضيحية والأدوات المعروضة في الموضوعات ذات الصلة للحصول على مزيد من الأفكار بشأن كيفية إدارة جودة التدقيق. ومن الجدير بالذكر أن قراءة هذا الدليل العملي لا تعد بديلاً عن قراءة معيار الإيساي 140 المعدل.

### المشاريع التجريبية لنظام إدارة جودة التدقيق

في عام 2023، أطلقت مبادرة تنمية الإنتوساي برنامجاً تجريبياً عالمياً لدعم 12 جهازاً من الأجهزة العليا للرقابة في المناطق الناطقة باللغة الإنجليزية، بهدف مساعدتها في إنشاء نظام إدارة جودة التدقيق بما يتوافق مع المعيار الإيساي 140 المعدل. وفي عام 2024، تلقت خمسة أجهزة عليا للرقابة دعماً مستمراً في منطقة الباساي. بحلول عام 2025، انطلقت 6 أجهزة عليا للرقابة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في مسيرتها لتطبيق نظام إدارة جودة التدقيق، وذلك بدعم من بنك التنمية الآسيوي. بالإضافة إلى ذلك، انضم 14 جهازاً من الأجهزة العليا للرقابة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (منطقة الأولاسفس) إلى نظام إدارة جودة التدقيق للأجهزة العليا للرقابة. واستند مكون التعليم المهني والدعم المختلط المقدم للأجهزة العليا للرقابة إلى محتويات هذا الدليل، مما وفر فرصاً لاختبار الخيارات والإجراءات المتعلقة بإنشاء نظام إدارة جودة التدقيق المناسب، بما في ذلك تطبيق العمليات والأدوات. وتم تحليل الدروس المستفادة من المشاريع التجريبية بشكل دقيق، بهدف تحسين الدليل.



#### لتكتملة الإجراءات/

الخيارات في إدارة جودة، التدقيق، يقدم

هذا الدليل أيضاً ممارسات جيدة من خلال عرض الأدوات المقترحة وتضمين المعلومات ذات الصلة في المناقشة. يتم تمييز هذه المعلومات باستخدام رمز يرتقالي (انظر النموذج في الأعلى) في مختلف أجزاء الدليل، للإشارة إلى أن بعض المعلومات المقدمة تعد جزءاً من الممارسات الجيدة التي قد تختار الأجهزة العليا للرقابة اعتمادها أو عدم اعتمادها.

## من يمكنه استخدام الدليل العملي؟

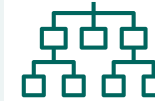
يمكن استخدام هذا الدليل من قبل جميع الأجهزة العليا للرقابة، بغض النظر عن حجمها أو سياقاتها، سواء كانت قد أنشأت نظامًا موثقًا لإدارة الجودة أم لا. كما يقدم هذا الدليل قيمة مضافة للأجهزة العليا للرقابة التي تتوفر لديها عمليات وتخطط للانتقال إلى نهج أكثر استباقية وقائم على المخاطر في إدارة الجودة.

لإرسال أي ملاحظات أو اقتراحات تهدف إلى تحسين محتوى الدليل، يُرجى التواصل عبر البريد الإلكتروني [soaqm@idi.no](mailto:soaqm@idi.no)

داخل الجهاز الأعلى للرقابة، يمكن أن يوفر الدليل إرشادات أو مراجع لما يلي:

### القيادة العليا –

من خلال الاستفادة من الخيارات المتاحة في اتخاذ القرارات الرئيسية المتعلقة بإنشاء النظام



### القيادة الوظيفية والعاملين في وظائف

البحث والمنهجية –  
من خلال الإرشادات التوجيهية والأدوات المناسبة



في وضع سياسات مُصممة خصيصًا للجهاز الأعلى للرقابة

وحدة إدارة المخاطر الحالية، إن وجدت، من خلال ربط عملياتها الشاملة في تقييم المخاطر مع إدارة مخاطر الجودة، بهدف دمج اعتبارات الجودة وفقًا لمعيار الإيساي 140 المعدل



شركاء التنمية وأصحاب المصلحة الآخرون -  
يمكنهم أيضًا الاستفادة من هذا الدليل في سياق تقديم الدعم لبناء القدرات التنظيمية والمهنية للموظفين في الأجهزة العليا للرقابة بما يتماشى مع تعزيز جودة التدقيق وفقًا لمعيار الإيساي 140 المعدل. ويوفر الدليل أيضًا مرجعًا قيمًا لأولئك الذين يطبقون معايير إدارة الجودة الجديدة استنادًا إلى مبادئ مماثلة لمعيار الإيساي 140 المعدل.



### وحدات ضمان الجودة الحالية، إن وجدت -

في إطار تحسين الممارسات والنطاق والمنهجية والأدوات بما يتيح التحول إلى نهج أكثر استباقية في عملية الرصد والتصحيح



### مراجعي الجودة في مهمات التدقيق

والمراجعين المستقلين الآخرين وذلك من خلال تكييف الممارسات والأدوات بما يضمن إنشاء إطار مراجعة قوي



### المدققون – للحصول على

رؤى شاملة بشأن محور تركيز مراجعة الجودة، ولتقييم مدى الاستعداد لمثل هذه المراجعات



## نبذة عن معيار الإيساي 140 المعدل – إدارة الجودة للأجهزة العليا للرقابة

في نوفمبر 2023، تمت المصادقة على معيار الإيساي 140 المعدل - إدارة الجودة للأجهزة العليا للرقابة، ومن المقرر أن يبدأ سريانه في 1 يناير 2025. وقد اعتمد المعيار المعدل نهجًا شاملاً ومنهجيًا قائمًا على المخاطر لإدارة الجودة. وحدد هذا المعيار العناصر الأساسية لإدارة الجودة في الأجهزة العليا للرقابة، والتي تشمل: (أ) مسؤوليات القيادة فيما يتعلق بالجودة داخل الأجهزة العليا للرقابة، (ب) المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة، (ج) القبول والاستمرارية، (د) الموارد البشرية، (هـ) تنفيذ مهمات الرقابة وغيرها من الأنشطة، و (و) الرصد. وأضاف المعيار المعدل عنصري "عملية تقييم المخاطر" و "المعلومات والاتصالات". بالإضافة إلى ذلك، تم توسيع مكون "الموارد" ليشمل أيضًا الموارد التكنولوجية والموارد الفكرية. فيما يلي بعض التحسينات الرئيسية في معيار الإيساي 140 المعدل:

**ك هيكمل متطلبات موجه نحو العمليات.** بالمقارنة مع الإصدار السابق، الذي كان يعتمد على مكونات النظام في هيكله المبادئ، أصبح معيار الإيساي 140 المعدل الآن منظمًا بناءً على العمليات بدءًا من إنشاء النظام حتى تقييمه.

**ك نظام قائم على أهداف الجودة.** تعتبر أهداف الجودة النواتج المرجو تحقيقها في علاقة بمكونات نظام إدارة الجودة التي يسعى الجهاز الأعلى للرقابة لتحقيقها.

**ك نهج قائم على المخاطر لإدارة الجودة.** يعزز المكون الجديد "تقييم المخاطر" من النهج الذي يعتمد على احتياجات الجهاز في إدارة الجودة، من خلال تحديد وتقييم مخاطر الجودة، وتصميم وتنفيذ استجابات لمعالجة هذه المخاطر. ويتيح هذا النهج للأجهزة العليا للرقابة تخصيص موارد بشكل أكثر فاعلية للمجالات الأكثر أهمية، ويتيح تصميم نظام إدارة الجودة بما يتناسب مع احتياجات الأجهزة.

وتضفي الطبيعة المتكررة لعملية إدارة المخاطر مرونة من خلال تعديل أهداف الجودة والمخاطر والاستجابات حسب الحاجة. وأصبح المعيار يشير إلى مفهوم "إدارة الجودة" عوضًا عن "مراقبة الجودة" بما يعكس التحسينات الكبيرة التي أدخلت على معيار الإيساي 140 المعدل.

**ك حوكمة وقيادة أقوى.** يؤكد المعيار على الحاجة إلى هيكل تنظيمي مناسب وتوزيع الأدوار والمسؤوليات (بما في ذلك المساءلة) والسلطة في تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام إدارة الجودة. وتشمل مسؤوليات القيادة العامة تقييم النظام.

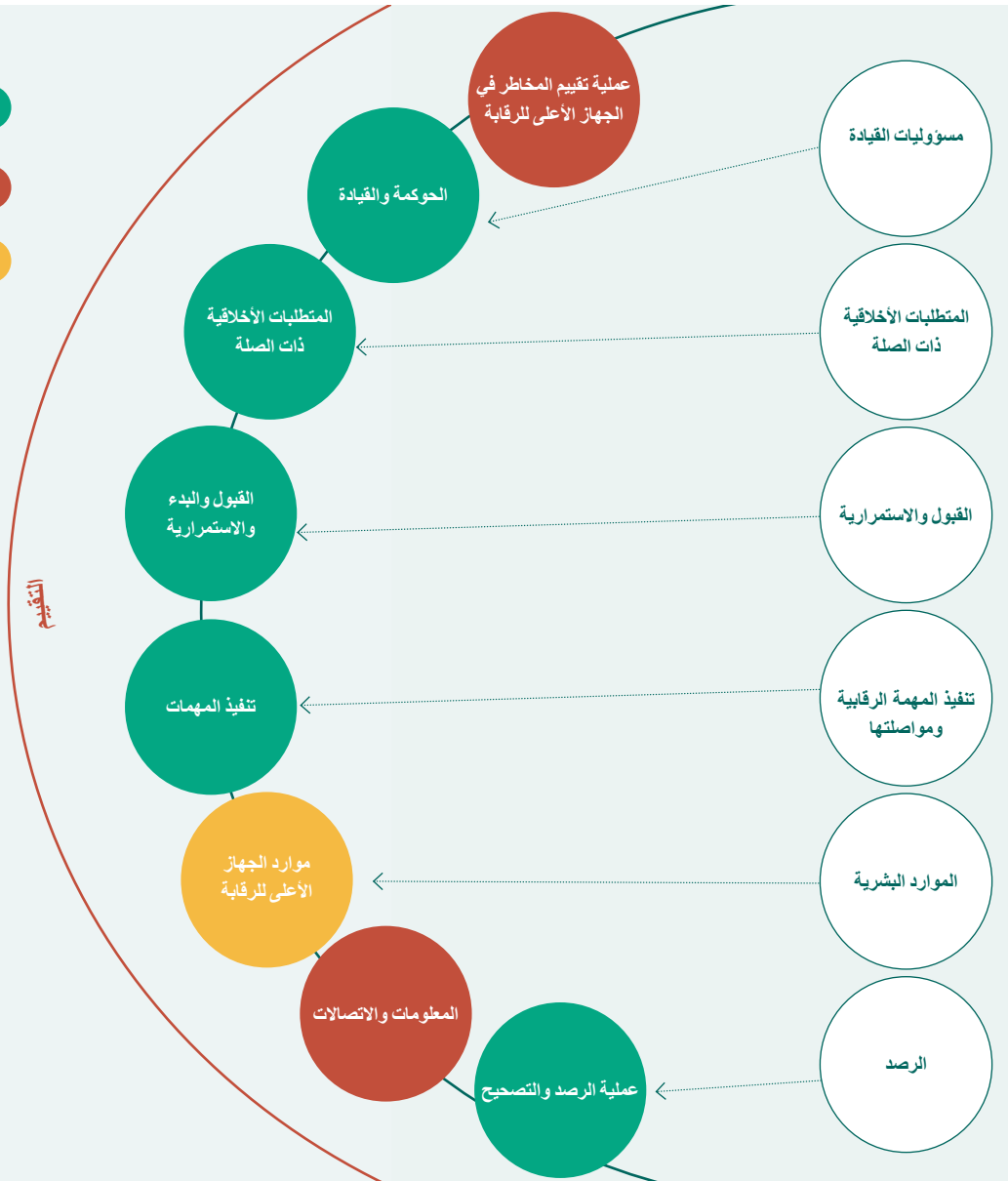
**ك اعتبارات موسعة في إدارة الموارد.** يشمل هدف الجودة في مكون "الموارد" الموارد البشرية، والتكنولوجية، والفكرية للجهاز الأعلى للرقابة. ويسلط المكون الضوء على ضرورة تمتع الأفراد بالكفاءة والقدرات والوقت المناسبين لأداء الأنشطة ضمن نظام إدارة الجودة، فضلًا عن توفير الموارد التكنولوجية (مثل تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والبنى التحتية والعمليات) والفكرية (مثل المنهجيات والأدوات والأدلة وقواعد البيانات) لدعم مهمات التدقيق وتشغيل نظام إدارة الجودة.

**ك تعزيز مكون المعلومات والاتصالات.** كجزء من مسؤوليات القيادة التي كانت تقتصر في السابق على مجرد التواصل بشأن السياسات والإجراءات، تمت إضافة مكون "المعلومات والاتصالات" ليشمل تدفق المعلومات في اتجاهين بين الأجهزة العليا للرقابة وموظفيها/ فرق العمل. إذ يغطي هذا المكون المسؤوليات الخاصة بأداء الأنشطة في نظام إدارة الجودة ومهمات التدقيق.

**ك عملية الرصد والتصحيح الاستباقية.** بالإضافة إلى تقديم نتائج التدقيق، يقدم المعيار عملية "الرصد والتصحيح" التي تشمل تقييم النتائج وتحديد أوجه القصور، وتحليل الأسباب الجذرية، وتصميم وتنفيذ استجابات لمعالجة أوجه القصور المحددة. ويعتمد تصميم أنشطة الرصد على احتياجات الجهاز الأعلى للرقابة، ويجب أن يكون هناك سياسة تحدد المهمات التي يجب مراجعتها، ووتيرة المراجعة، والأفراد المسؤولين عن ذلك.

الانتقال من نظام مراقبة الجودة إلى نظام إدارة جودة التدقيق

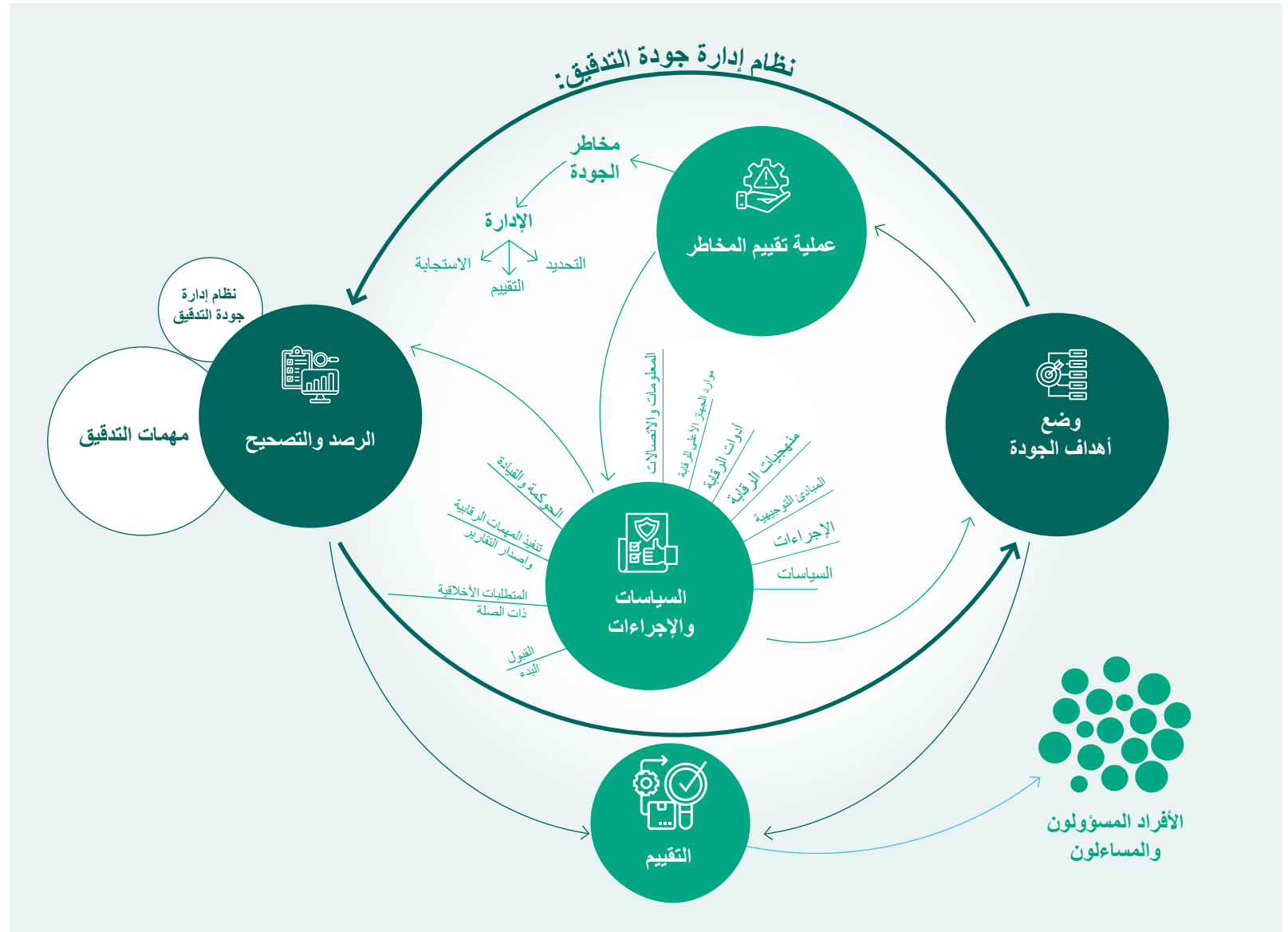
- لم يتغير بشكل كبير
- مكونات/مفاهيم جديدة
- نطاق موسع



كما تقييم واستنتاجات بشأن تصميم نظام إدارة الجودة وتنفيذه وتشغيله. يتعين على الشخص الذي يتحمل المسؤولية النهائية عن نظام إدارة الجودة تقييم فعالية تحقيق أهداف النظام. وتوفر عملية الرصد المعلومات اللازمة لذلك. بناءً على تقييم النظام، بما في ذلك الإجراءات التصحيحية في حال وجود قصور، يتم استخلاص الاستنتاج الذي يُعتمد كأساس لتعزيز نظام إدارة الجودة بصورة أكبر.

يوضح الرسم البياني المجاور الانتقال من نظام مراقبة الجودة في المعيار الحالي إلى نظام إدارة الجودة في معيار الإيساي 140 المعدل. ويجب النظر إلى نظام إدارة جودة التدقيق كعملية شاملة تعزز ممارسات الجهاز الأعلى للرقابة في ضمان جودة التدقيق، وليس مجرد تجميع للسياسات والإجراءات.

## لماذا نظام إدارة جودة التدقيق؟



## مكونات نظام إدارة جودة التدقيق

## 1 عملية إدارة المخاطر في الأجهزة العليا للرقابة



## 2 الحوكمة والقيادة



## 3 المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة



## 4 القبول والبدء والاستمرارية



## 5 تنفيذ المهام



## 6 موارد الجهاز الأعلى للرقابة



## 7 المعلومات والاتصالات



## 8 عملية الرصد والتصحيح



النظام. وتشمل هذه العمليات إدارة مخاطر الجودة، والرصد، والتصحيح، والتقييم، مما يوفر حلولاً قابلة للتطوير ومتكاملة لتلبية احتياجات الأجهزة العليا للرقابة. ويمكن إدراج الآليات القائمة في نظام مراقبة الجودة الحالي ضمن نظام إدارة جودة التدقيق، حيث تظل ذات صلة بموجب المعايير المعدلة. ولا ينتهي إنشاء نظام إدارة جودة التدقيق بوضع السياسات والإجراءات الأولية التي تم تحديدها خلال تحليل احتياجات الجهاز الأعلى للرقابة بل يمكن وضع سياسات وإجراءات تكميلية أو تحسين السياسات والإجراءات القائمة أثناء تشغيل النظام.

وقد صُمم النظام ليكون قابلاً للتصحيح الذاتي، ومع أن التنفيذ قد يشكل تحدياً، إلا أن الفوائد طويلة الأجل مهمة.

• تتيح إدارة مخاطر الجودة لفرق التدقيق اتخاذ تدابير استباقية قبل ظهور المشكلات، كما تدعم الاستخدام الأمثل للموارد المحدودة من خلال التركيز على المجالات الأكثر عرضة للمخاطر.

• تضمن عملية الرصد والتصحيح تحديد أوجه القصور ومعالجتها في الوقت المناسب، مما يحافظ على جودة التدقيق ويعززها باستمرار.

• يوفر التقييم فرصة سنوية لتقدير مدى فاعلية النظام ككل، وإجراء التعديلات اللازمة عند الحاجة.

تشكل هذه العناصر مجتمعة نظاماً ديناميكياً يدعم التحسين المستمر لجودة التدقيق.

تُحدث الأجهزة العليا للرقابة تأثيراً ملموساً في حياة الأفراد والمجتمع والبيئة من خلال المهام الرقابية التي تقوم بها. ولكي تتمكن هذه الأجهزة من أداء وظائفها بفعالية وإضافة قيمة حقيقية، يجب أن تكون جديرة بالثقة ومبنية على مصداقية راسخة. ومن أجل بناء الثقة وإرساء المصداقية والحفاظ على فعالية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، هناك حاجة لضمان الجودة في الأنواع المختلفة من عمليات التدقيق التي تجريها والتي يعتمد عليها أصحاب المصلحة والأشخاص. وتعني جودة التدقيق مدى التزام مهمات التدقيق التي تؤديها الأجهزة العليا للرقابة والتقارير الصادرة عنها بالمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية، ومدى مساهمتها في دعم أداء الأجهزة العليا للرقابة، وتقديم قيمة مضافة من خلال نتائج التدقيق.

يعزز معيار الإيساي 140 المعدل إدارة جودة التدقيق في الأجهزة العليا للرقابة من خلال تأسيس نظام إدارة جودة منهجي وديناميكي قائم على المخاطر. وقد طورت مبادرة تنمية الإنتوساي دليلاً عملياً يسهل تطبيق نظام قوي وملائم للغرض لإدارة جودة التدقيق في الأجهزة العليا للرقابة حول العالم. ويهدف هذا النظام إلى دعم الأجهزة العليا للرقابة وموظفيها في تحقيق أهداف الجودة، وإرساء ممارسات رقابية عالية الجودة وذات أثر ملموس، تتوافق مع المعايير المهنية، وتفي بالمتطلبات القانونية والتنظيمية، وتسهم في تحقيق القيمة المنشودة. ولتعزيز التركيز على الجودة وتعظيم القيمة، يمكن للأجهزة العليا للرقابة تعزيز نظام إدارة جودة التدقيق بالاستفادة من رؤى إضافية لمبادرة تنمية الإنتوساي بشأن [تعزيز الأثر الرقابي](#).

يدعم نظام إدارة جودة التدقيق مساهمة القيادة عن النظام بأكمله، ويُمكن الأجهزة العليا للرقابة من تحديد احتياجاتها الخاصة بالجودة ومعالجتها لتعزيز التحسين المستمر. قبل إدخال متطلبات إدارة جودة التدقيق، كانت الأجهزة العليا للرقابة مطالبة بتشغيل نظام مراقبة الجودة، والذي قد يكون قائماً على سياسات وإجراءات مختلفة لكل مكون من مكونات النظام. وغالباً ما لا يتم تحديث هذه السياسات والإجراءات بعد اعتمادها، وقد لا تتوافق بالكامل مع احتياجات وهيكل الجهاز. ولمعالجة الخصائص المميزة لكل جهاز أعلى للرقابة، يُركز نظام إدارة جودة التدقيق على العمليات الرئيسية لإدارة الجودة، بدلاً من تحديد ما يجب أن يحتويه كل مكون من مكونات

## أهمية جودة التدقيق



### للمساهمة في قيمة التدقيق العام

من المتوقع أن تؤدي المنتجات والخدمات عالية الجودة التي تقدمها الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة إلى تأثير أكبر في التدقيق. ويتخلل ضمان جودة التدقيق كامل مرحلة التخطيط الإستراتيجي الشامل. وتأتي عملية التخطيط للأثر الرقابي كجزء لا يتجزأ من إطار التخطيط الإستراتيجي للرقابة. وتشكل أهداف الجهاز الأعلى للرقابة المتعلقة بالأثر الرقابي الأساس لتحديد أهداف الجودة، (مثل ضمان إجراء مهمات رقابية ذات أثر ملموس).



### لتعزيز الاعتماد على العمل الذي تقوم به الأجهزة العليا للرقابة

وجود نظام متين لإدارة جودة التدقيق والعمليات المرتبطة بها يعزز الاعتماد على أعمال الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.



### لتعزيز ثقة أصحاب المصلحة ومستخدمي تقارير الرقابة الصادرة عن الأجهزة العليا للرقابة

تهدف المهمات الرقابية التي تنفذها الأجهزة العليا للرقابة إلى تعزيز ثقة المستخدم في المعلومات والموضوعات التي تتناولها، حسب السياق. ولذلك، يُعد الالتزام بجودة عملية الرقابة والتقارير الصادرة عنها أمرًا بالغ الأهمية بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة.



### لترسيخ مصداقية المهمات الرقابية التي تُجريها الأجهزة العليا للرقابة

لدى العديد من الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مجتمع الإنتوساي صلاحيات للتدقيق وإعداد التقارير من خلال الرقابة المالية أو رقابة الأداء أو الالتزام. وبناء على ذلك، تحتاج الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة إلى الحفاظ على الجودة المطلوبة للأعمال لإثبات مصداقيتها.

## آليات ضمان جودة التدقيق



### إدارة الجودة في عمليات الرقابة

إن النظام الذي تم إنشاؤه على المستوى التنظيمي يدعم إدارة الجودة في ممارسات وعمليات التدقيق داخل الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة، ويؤثر عليها. وبالإضافة إلى عمليات الجودة المدمجة ضمن عملية الرقابة، يشتمل الدليل العملي على مراجعة المهمات الرقابية ضمن عملية الرصد.



### إنشاء نظام في الجهاز الأعلى للرقابة

يحدد معيار الإيساي 140 المعدل المتطلبات التنظيمية للأجهزة العليا للرقابة لتصميم وتنفيذ وتشغيل نظام يُعرف في هذا الدليل باسم نظام إدارة جودة التدقيق. ويغطي هذا الدليل إعداد نظام إدارة جودة التدقيق، وتطبيق النهج القائم على المخاطر في إدارة الجودة، بالإضافة إلى رصد النظام وتقييم فعاليته.

لا تُعد الجودة عملية مستقلة تعمل بمعزل عن إجراءات الأجهزة العليا للرقابة في الوفاء بمسؤولياتها تجاه الجمهور. بل تُدمج آليات ضمان الجودة ضمن تصميم وتنفيذ العمليات الأساسية للأجهزة العليا للرقابة وأنشطتها. وتشمل هذه الآليات إنشاء نظام شامل داخل الجهاز وإدارة الجودة ضمن عمليات الرقابة.

## مسارات مختلفة لضمان جودة التدقيق

في سياق ضمان جودة التدقيق داخل بيئة الأجهزة العليا للرقابة، لا يوجد ما يُسمى بـ "طريق واحد للنجاح". فقد تتبنى الأجهزة العليا للرقابة نهجًا متنوعًا لتحقيق أهداف الجودة المرجوة، وتعتمد هذه الخيارات على ظروف الجهاز الأعلى للرقابة ودرجة تعقيد مهمات الرقابة التي ينفذها.

لا يكمن الهدف الأساسي في الوصول إلى الكمال في المرحلة الأولية، بل في تحويل العقلية نحو اعتماد النهج الجديد لإدارة الجودة، واتخاذ خطوات منهجية نحو التحسين المستمر لضمان بقاء نظام إدارة الجودة ملائمًا للغرض. ويتطلب ذلك الانتقال من المفاهيم التقليدية لنظام ضمان الجودة، حيث يقتصر الجهاز الأعلى للرقابة على مجموعة ثابتة من السياسات والإجراءات، إلى نظام استباقي قادر على الاستجابة بمرونة للسياق المحلي واحتياجات الجودة الخاصة بالجهاز. تُعرض هذه الخيارات بشكل مفصل في الصفحات التالية، ويمكن للجهاز الأعلى للرقابة اختيار أحدها أو الجمع بين عدة خيارات وفقًا لاحتياجاته وظروفه.

1

### إعداد نظام إدارة جودة التدقيق

- تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام إدارة جودة التدقيق
- تحديد المسؤوليات في نظام إدارة جودة التدقيق

2

### تنفيذ عملية إدارة مخاطر الجودة

- هيكل إدارة مخاطر الجودة
- تحديد أهداف الجودة
- تحديد المخاطر المتعلقة بالجودة وتقييمها والاستجابة لها

3

### إنشاء عملية الرصد والتصحيح

- إنشاء عملية الرصد والتصحيح
- أدوات الرصد

4

### تقييم نظام إدارة جودة التدقيق

5

### إدارة الجودة على مستوى ممارسة الرقابة

# 1 إعداد نظام إدارة جودة التدقيق

أ. تنفيذ وتشغيل نظام إدارة جودة التدقيق

انظر الملحق 2 للحصول على تفسيرات إضافية لهذه الخيارات.

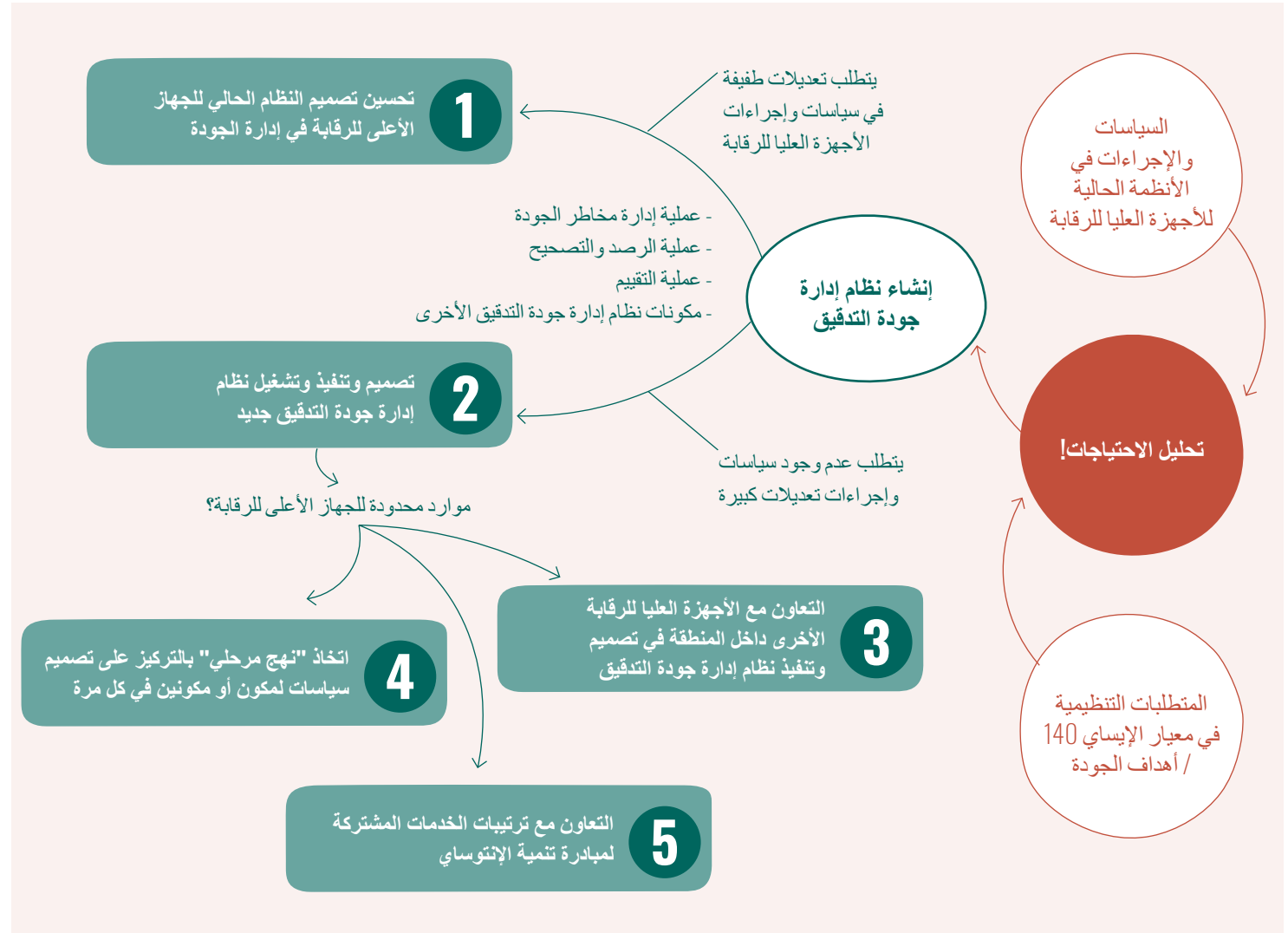


يتضمن تصميم نظام إدارة جودة التدقيق وضع سياسات وإجراءات ملائمة لطبيعة احتياجات الجهاز الأعلى للرقابة يتضمن تنفيذ نظام إدارة جودة التدقيق عمليات تهدف إلى تعزيز الوعي بهذه السياسات والإجراءات، وتوفير التعليم والتدريب الملائمين، إلى جانب وضع أو نشر إرشادات وأنشطة داعمة لتعزيز الفهم السليم لهذه السياسات وتطبيقها بشكل عملي وفعال. يشير تشغيل نظام إدارة جودة التدقيق إلى التطبيق الفعلي للسياسات والإجراءات ضمن العمليات اليومية للجهاز، الأعلى للرقابة وأعماله التشغيلية.




## مواد مرجعية

الدليل الإرشادي 1: نموذج سياسة نظام إدارة جودة التدقيق  
الدليل الإرشادي 2: تحليل الاحتياجات



## ب. تحديد المسؤوليات في نظام إدارة جودة التدقيق

انظر الملحق 2 للحصول على تفسيرات إضافية لهذه الخيارات 

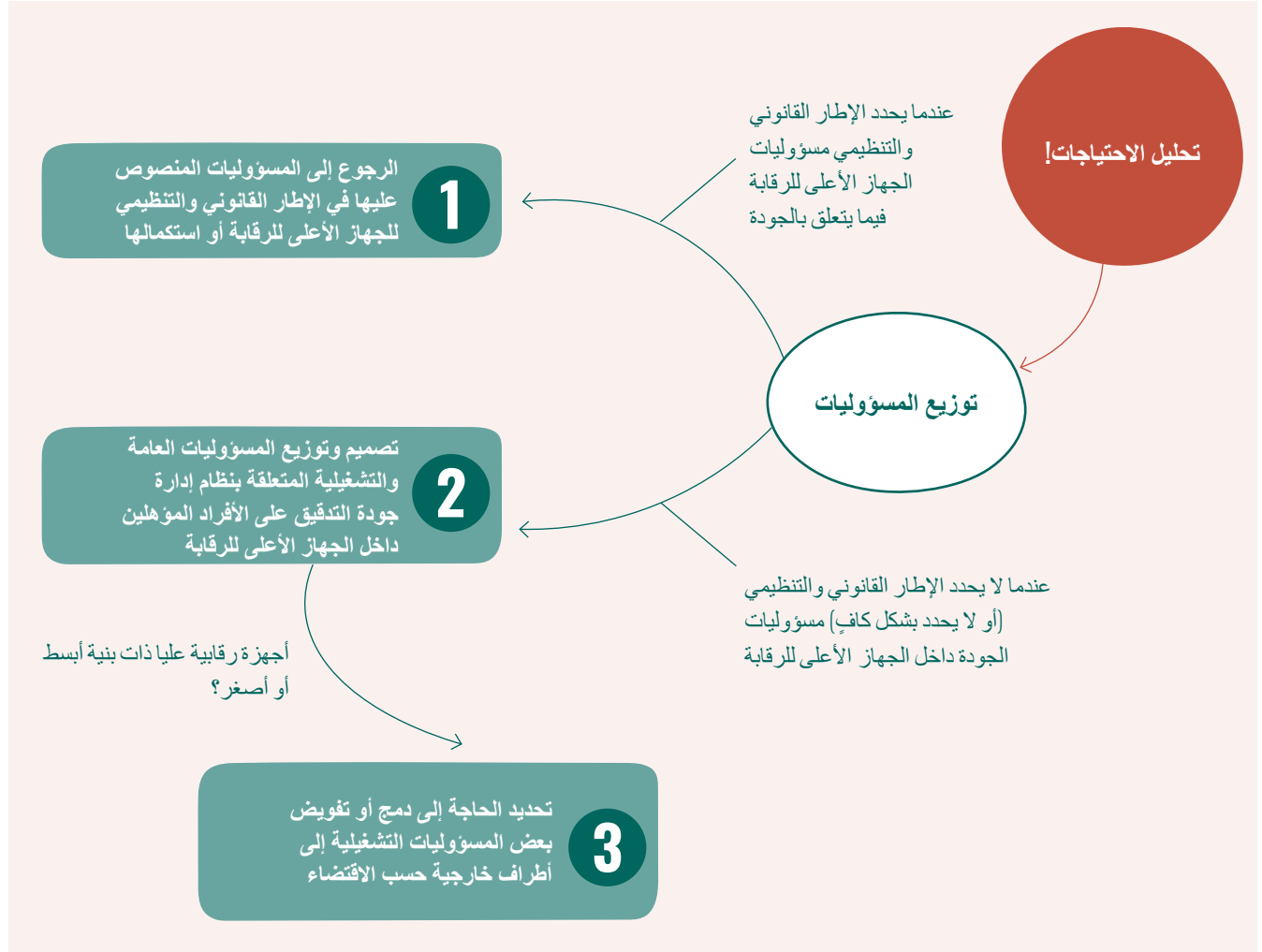
يتطلب دمج المسؤوليات المخصصة لموظفي الجهاز الأعلى للرقابة دراسة دقيقة للمهام غير المتوافقة ضمن إطار نظام إدارة جودة التدقيق. فعلى سبيل المثال، لا يُستحسن تكليف الأفراد المسؤولين عن مراجعة جودة المهمات بمسؤوليات الرصد، أو العكس. ومن جهة أخرى، يجب أن يكون تفويض المسؤوليات التشغيلية إلى أطراف خارجية مشروطاً بضوابط واضحة، مع الاحتفاظ بالمسؤولية النهائية عن سير العملية بالكامل لدى الجهاز الأعلى للرقابة.

قد يستلزم الأمر توثيقاً واضحاً لتحديد مسؤوليات الجودة ونشرها، ضمن الأدلة أو السياسات المعنية، (مثل دليل إدارة الجودة أو أدلة الرقابة). ويمكن للجهاز الأعلى للرقابة الاستعانة بالمواد المرجعية لتوضيح وتحديد مسؤوليات الجودة بدقة.



مواد مرجعية

الدليل الإرشادي 3: مسؤوليات جودة التدقيق



## 2 تنفيذ عملية إدارة مخاطر الجودة

### أ. هيكل إدارة مخاطر الجودة

انظر الملحق 2 للحصول على تفسيرات إضافية لهذه الخيارات

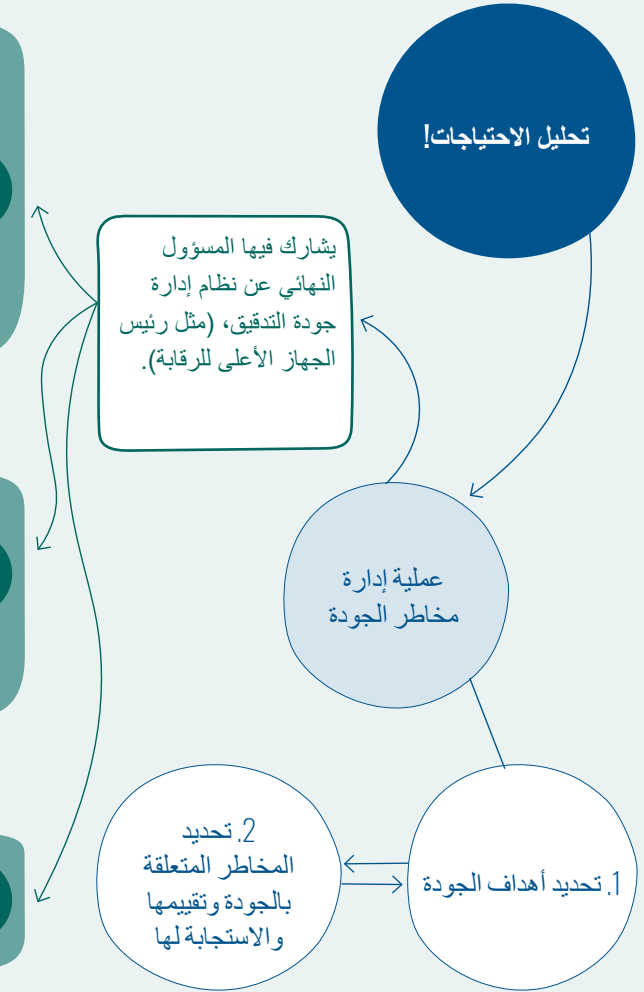


تُعد عملية إدارة مخاطر الجودة عملية تكرارية وغير خطية. ويجب على الجهاز الأعلى للرقابة تحديث أهداف الجودة، وتقييم المخاطر، وتصميم الاستجابات المناسبة كلما طرأت تغييرات على طبيعة عمل الجهاز وظروفه أو على مهماته.

1 إذا كان لدى الجهاز الأعلى للرقابة هيكل قائم يحدد المسؤوليات ويحدد المناصب أو المجموعات المشاركة في إدارة المخاطر على نطاق أوسع، فإن ذلك يُعد عاملاً داعماً لتطبيق تقييم المخاطر بما يتوافق مع متطلبات معيار الإيساي 140 المعدل. على سبيل المثال، تقدم "مبادرة إدارة الأزمات والمخاطر" في أداء الأجهزة العليا للرقابة التابعة لمبادرة تنمية الإنتوساي دعماً لتعزيز نظام إدارة المخاطر الشامل للجهاز، الذي يمكن أن يشكل قاعدة متينة لدمج مسؤوليات تقييم المخاطر ضمن إطار نظام إدارة جودة التدقيق. ليس هناك حاجة لإنشاء وظيفة منفصلة، إذ يمكن للهيكل الحالي تولي المهمة من خلال البدء أولاً بالنظر في أهداف الجودة المرتبطة بالمكونات الستة غير المرتبطة بالعمليات لنظام إدارة جودة التدقيق ومخاطر الجودة ذات الصلة

2 في حال عدم وجود هيكل محدد أو مجموعة مكلفة بالمسؤوليات التشغيلية لإدارة الجودة داخل الجهاز الأعلى للرقابة، يجوز إنشاء لجنة لإدارة المخاطر أو فريق عمل مخصص لهذا الغرض. ويجب أن يتمتع أعضاء اللجنة أو الفريق بالمهام شاملة وإستراتيجي وتشغيلي للجهاز لضمان إجراء تقييم شامل للمخاطر

3 للأجهزة العليا للرقابة الأقل حجماً، قد يشير نطاق التقييم المحدود إلى أن رئيس الجهاز الأعلى للرقابة هو المسؤول الوحيد عن قيادة وإدارة المخاطر



## ب. تحديد أهداف الجودة

انظر الملحق 2 للحصول على تفسيرات إضافية  
لهذه الخيارات



"أهداف الجودة هي النواتج المرجوة التي يسعى الجهاز الأعلى للرقابة إلى تحقيقها فيما يخص مكونات نظام إدارة جودة التدقيق." وتستند هذه النواتج إلى الهدف العام لنظام إدارة جودة التدقيق، المتمثل في دعم تحقيق أهداف الجهاز، وتمكين الجهاز وموظفيه من إجراء مهمات رقابية عالية الجودة، وأداء مهامهم طبقاً للمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية السارية، إضافة إلى المساهمة في إحداث قيمة مضافة ملموسة.

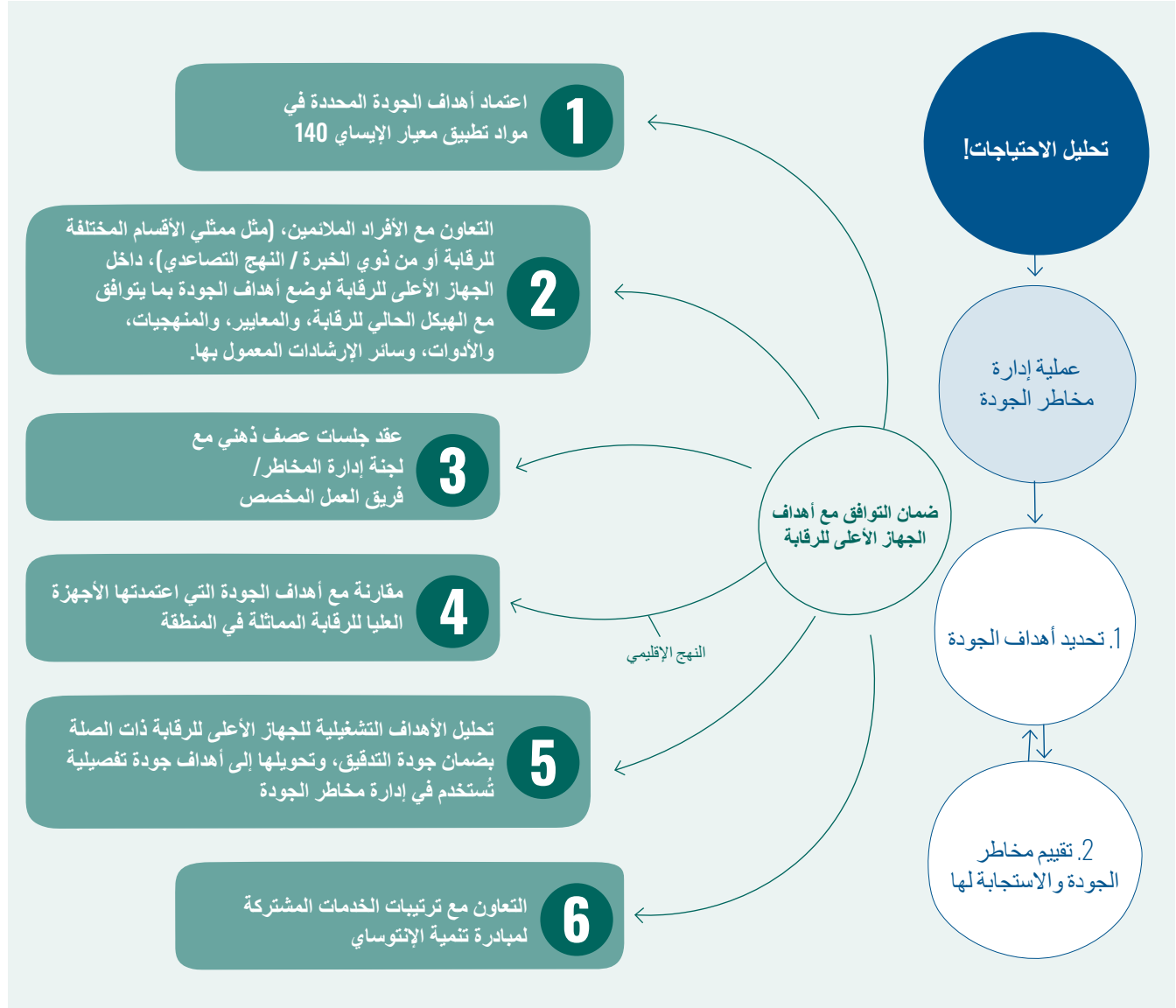
قد يختار الجهاز الأعلى للرقابة تحديد أو وضع أهداف فرعية للجودة بهدف تسهيل إجراء تقييم أكثر دقة للمخاطر. فعلى سبيل المثال، يمكن تقسيم هدف الجودة المتعلق بإصدار تقرير رقابي مناسب وذو قيمة مضافة (المرتبط بالتخطيط لتحقيق الأثر الرقابي) إلى ثلاثة أهداف فرعية تمثل المجالات الثلاث الرقابية (مثل الرقابة المالية ورقابة الأداء، ورقابة الالتزام). وبدلاً من ذلك، يمكن تحديد الأهداف الفرعية بناءً على التصنيفات المختلفة للجهات الخاضعة للرقابة (مثل الحكومة الوطنية، والحكومات المحلية، والكيانات التجارية)، أو على أساس مكاتب ووحدات مختلفة تابعة للأجهزة العليا للرقابة.



## مواد مرجعية

الدليل الإرشادي 4: عملية إدارة مخاطر الجودة

الأداة 4: نموذج إدارة مخاطر الجودة



## ج. تحديد المخاطر المتعلقة بالجودة وتقييمها والاستجابة لها

انظر الملحق 2 للحصول على تفسيرات إضافية  
لهذه الخيارات

مخاطر الجودة هي المخاطر التي توجد احتمالية معقولة لحدوثها، والتي قد تؤثر سلبًا، سواء بشكل فردي أو بالاقتران مع مخاطر أخرى، على تحقيق هدف واحد أو أكثر من أهداف الجودة.

يركز الجهاز الأعلى للرقابة على مخاطر الجودة المهمة، أي تلك التي لديها احتمالية مرتفعة للحدوث وقدرة على التأثير الجوهرية في تحقيق أهداف الجودة. ومن خلال تقييم مخاطر الجودة، يحدد الجهاز المخاطر التي ينبغي إعطاء الأولوية لمعالجتها والتخفيف من أثارها. تشمل الاستجابات السياسات والإجراءات التي يصممها وينفذها الجهاز الأعلى للرقابة للتعامل مع واحد أو أكثر من مخاطر الجودة.

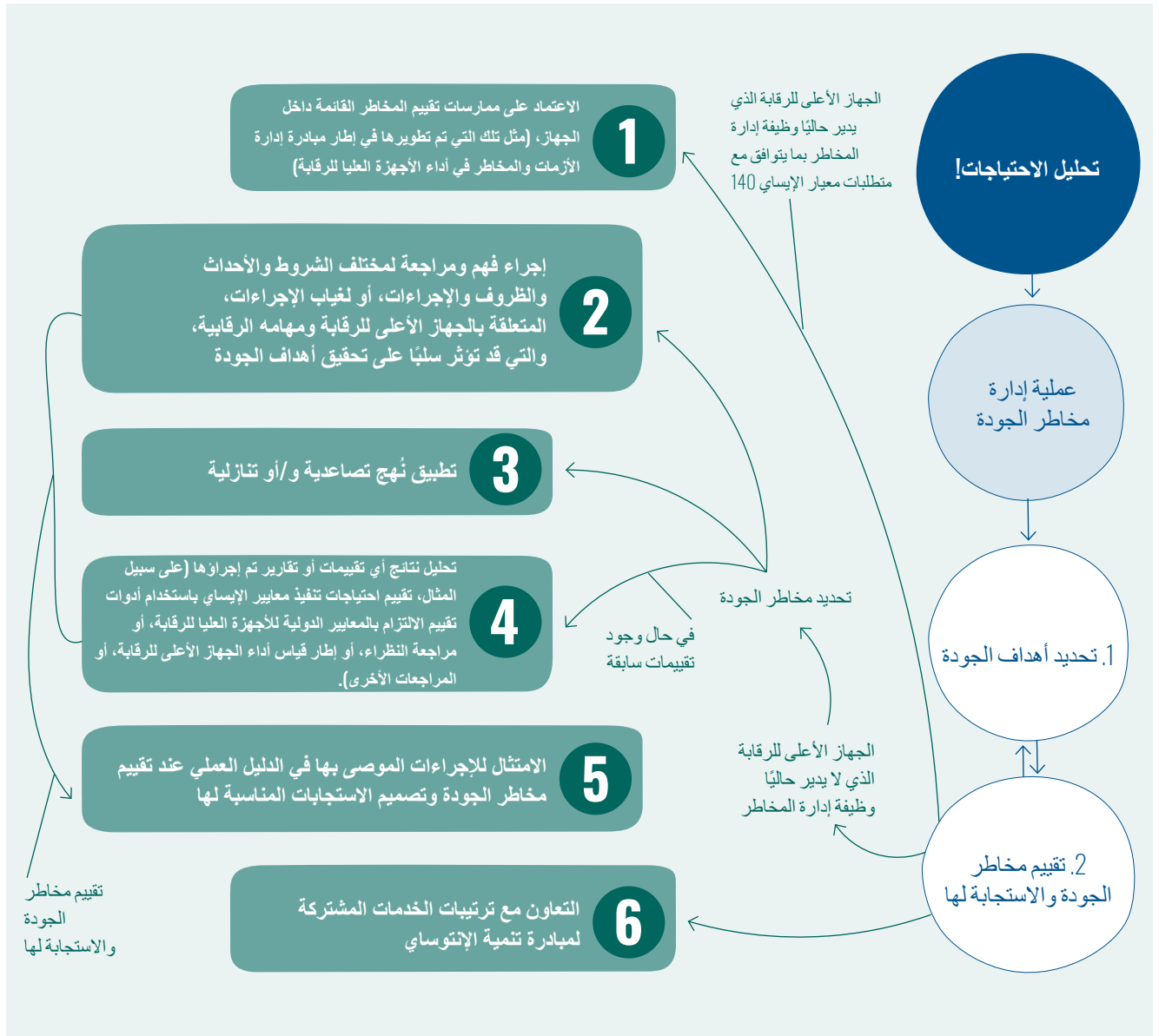
ويقصد بالسياسات الوثائق التي تحدد ما يجب فعله أو ما لا يجب فعله لمعالجة خطر جودة. بينما يقصد بالإجراءات الخطوات العملية لتنفيذ تلك السياسات.

قد يحتفظ الجهاز الأعلى للرقابة بسجل لمخاطر الجودة إلى جانب نموذج إدارة المخاطر، ليعمل كمكتبة شاملة لجميع المخاطر ذات الصلة، يرجع إليها عند إجراء تقييمات المخاطر المستقبلية. عند تحديد مخاطر الجودة، يمكن للجهاز استخدام أهداف الجودة بصيغة عكسية (أي تحويل البيان إلى صيغة سلبية) لتشكيل قاعدة مرجعية، ومن ثم الشروع في تحديد المخاطر المرتبطة بالمكونات المتأثرة.

إذا كان لدى الجهاز الأعلى للرقابة نظام قائم لإدارة المخاطر، يمكنه الاحتفاظ بسجل مركزي واحد، أو سجل رئيسي يرافقه سجلات فرعية لأنواع المخاطر المختلفة. وفي حال اعتماد السجلات الفرعية، ينبغي على الجهاز ضمان ربط هذه السجلات بالسجل الرئيسي لضمان الاتساق والشمولية.

**مواد مرجعية**

الدليل الإرشادي 4: عملية إدارة مخاطر الجودة  
الأداة 4: نموذج إدارة مخاطر الجودة



# 3 إنشاء عملية الرصد والتصحيح

## أ. إنشاء عملية الرصد والتصحيح

# 3

انظر الملحق 2 للحصول على تفسيرات إضافية لهذه الخيارات



تُعد وظيفة "الرصد والتصحيح" مستقلة وهي تهدف إلى توفير معلومات دقيقة بشأن تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام إدارة جودة التدقيق، استنادًا إلى مراجعة شاملة على المستوى التنظيمي ومراجعة عينات من مهمات التدقيق. وتنتج هذه الوظيفة تقييم مدى الامتثال لمعايير الإيساي، والمتطلبات التنظيمية، والسياسات والإجراءات المعتمدة لدى الأجهزة العليا للرقابة، وتمكّنها من معالجة أي أوجه قصور تُكتشف في الوقت المناسب.

عادةً ما تُحدد العمليات الرئيسية للرصد في سياسة الرصد، مع إمكانية استكمالها من خلال دليل أو كتيب يوضح المسؤوليات والمهام المحددة المرتبطة بتنفيذ الرصد على المستوى التنظيمي ومراجعة مهمات التدقيق.

فيما يخص الرصد على مستوى مهمات التدقيق، تتضمن الممارسات الشائعة مراجعة مهمات التدقيق المنجزة، وإذا رأى الجهاز الأعلى للرقابة ضرورة لذلك، يجوز أيضًا مراجعة مهمات التدقيق الجارية. ويمكن أن تشمل العينة المختارة مهمات التدقيق أو المديرين/المشرفين المعنيين. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الرصد يختلف عن مراجعة جودة المهمات التي تتميز بأهداف ونطاق مختلفين.

اعتمادًا على النهج المتبع، يمكن للجهاز الأعلى للرقابة الاستفادة من معلومات التقييمات أو التقارير الحديثة الأخرى ضمن الجهاز الأعلى للرقابة، (مثل: تقييم الاحتياجات باستخدام أدوات تقييم الالتزام بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، ومراجعة النظراء، وإطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة، والمراجعات الأخرى).



1 إشراك أطراف خارجية في تنفيذ أنشطة الرصد أو جانب من جوانب أنشطة الرصد

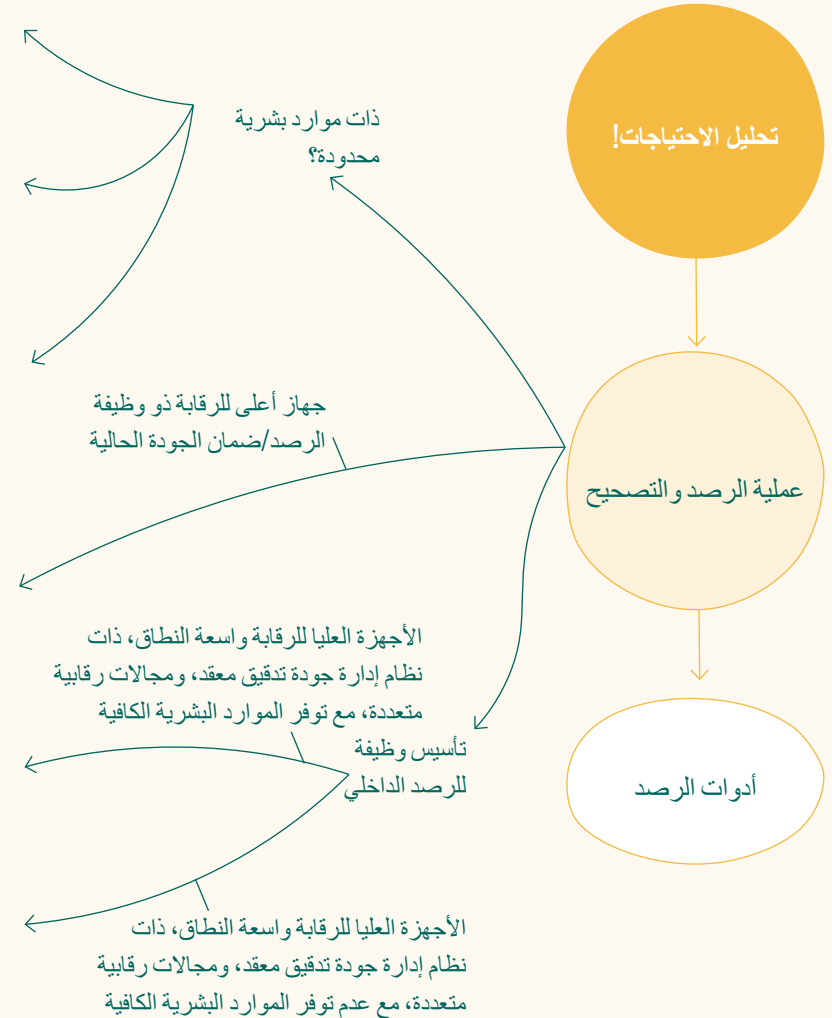
2 التعاون مع ترتيبات الخدمات المشتركة لمبادرة تنمية الإئتوساي

3 تنفيذ مراجعات النظراء مع مراعاة اعتبارات الموضوعية والاستقلالية

4 تقييم واستخدام آلية الرصد/ضمان الجودة الحالية في الجهاز الأعلى للرقابة

5 تأسيس وحدة مستقلة للرصد

6 تشكيل لجنة رصد مؤقتة



## ب. أدوات الرصد

### انظر الملحق 2 للحصول على تفسيرات إضافية لهذه الخيارات

لتسهيل رصد نظام إدارة جودة التدقيق على المستوى التنظيمي ومراجعة عينات مهمات التدقيق، يُمكن للجهاز الأعلى للرقابة الاستعانة بأدوات أو قوائم مراجعة. تُستخدم هذه الأدوات وقوائم المراجعة ضمن نهج الرصد الداخلي أو الخارجي الذي يعتمد على الجهاز. وعند الرصد على مستوى مهمات التدقيق، يؤثر اعتماد الجهاز للمعايير (وفقاً لمعيار الإيساي 100) على مدى ملاءمة وكفاءة الأدوات المستخدمة.

يمكن الاستعانة بالمتطلبات التفصيلية عند مراجعة المهمات الرقابية. علاوة على ذلك، يمكن توظيف نفس الأداة في تقييم الموارد الفكرية (مثل أدلة الرقابة) أثناء الرصد على المستوى التنظيمي.



#### مواد مرجعية

- الدليل الإرشادي 5: نظرة عامة على عملية الرصد
- الدليل الإرشادي 6: عملية الرصد والتصحيح
- الأداة 8: مراجعة عملية الرصد
- الأداة 9: خطة الرصد السنوية
- الأداة 10: خطة وبرنامج الرصد الفردي
- الأداة 11: ملاحظات الرصد والإجراءات التصحيحية
- الأداة 12.أ: أداة الرصد - المستوى التنظيمي
- الأداة 12.ب: أداة الرصد - الرقابة المالية
- الأداة 12.ج: أداة الرصد - رقابة الأداء
- الأداة 12.د: أداة الرصد - رقابة الالتزام
- الأداة 13: هيكل تقرير الرصد



## 4 تقييم نظام إدارة جودة التدقيق

تقييم النظام

4

انظر الملحق 2 للحصول على تفسيرات إضافية لهذه الخيارات

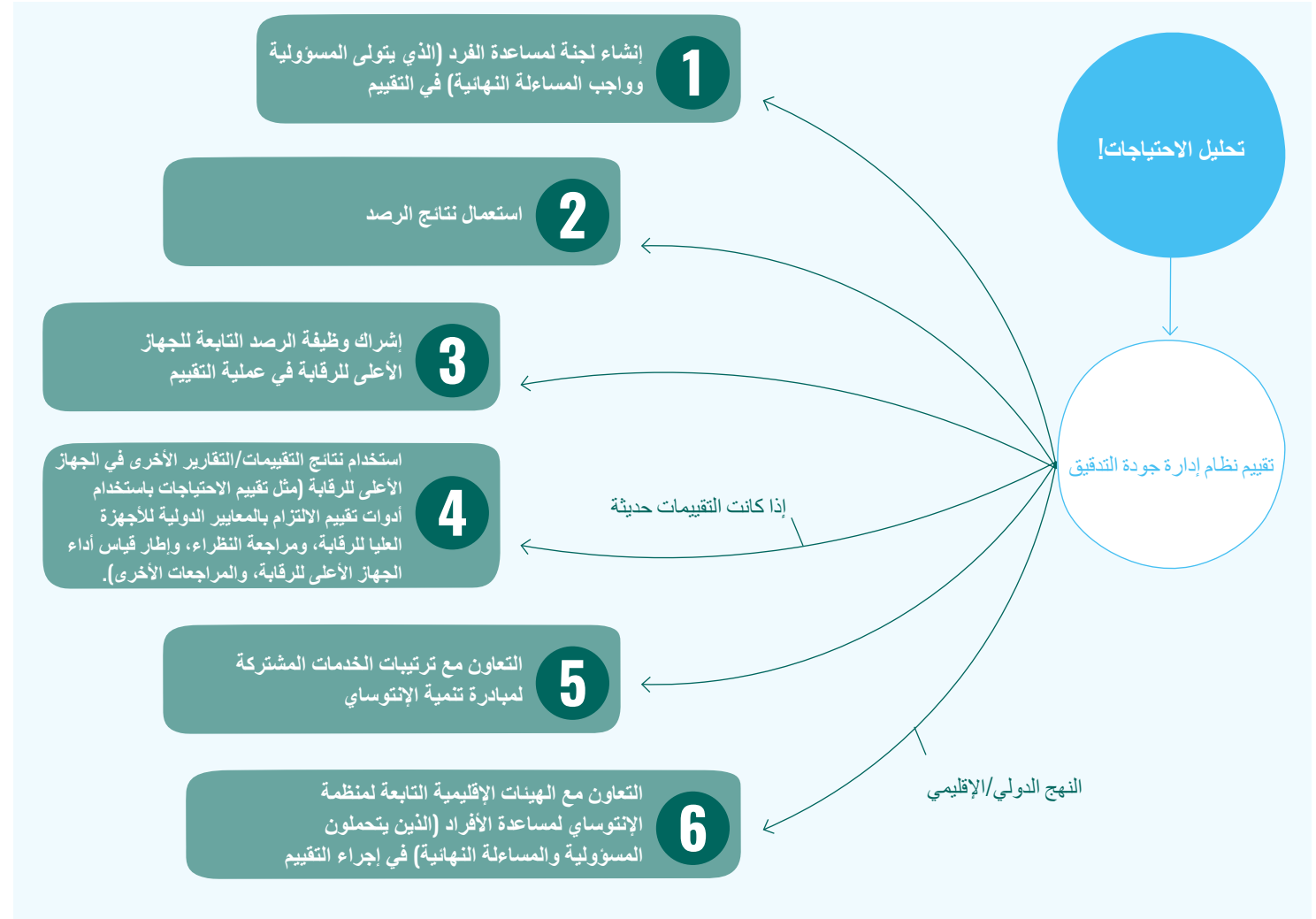


يقدم تقييم نظام إدارة جودة التدقيق معلومات جوهرية للجهاز الأعلى للرقابة بشأن مدى تحقيق النظام لأهدافه. ويشمل توزيع المسؤوليات المرتبطة بنظام إدارة جودة التدقيق تلك المتعلقة بمهام التقييم (مثل إسناد مسؤولية التقييم إلى رئيس الجهاز الأعلى للرقابة بوصفه الفرد المكلف بالمسؤولية). وحتى عند مشاركة أفراد آخرين، تبقى المسؤولية الكلية عن العملية، بما في ذلك استخلاص النتائج، منوطة بالفرد الذي يتحمل المسؤولية النهائية والمساءلة عن نظام إدارة جودة التدقيق.



## مواد مرجعية

الدليل الإرشادي 7: عملية التقييم  
الأداة 14: أداة التقييم



# 5 إدارة الجودة على مستوى ممارسة الرقابة

يمكن لسياسات وإجراءات الجهاز الأعلى للرقابة، التي تغطي المتطلبات التنظيمية (كما وردت في القرارات الأربعة الرئيسية السابقة)، أن تؤثر تأثيرًا كبيرًا على إدارة الجودة فيما يتعلق بعنصر "تنفيذ المهام" ضمن مكون نظام إدارة جودة التدقيق.

ولتعزيز إدارة جودة عمليات الرقابة يمكن للجهاز الأعلى للرقابة دمج إجراءات متنوعة حسب الحاجة والملاءمة. وفيما يلي بعض الخيارات المتاحة للاطلاع عليها.

1

## تعيين المسؤولية الشاملة عن إدارة وتحقيق جودة المهام الرقابية للأفراد المؤهلين.

اعتمادًا على هيكل الجهاز الأعلى للرقابة، تُسند هذه المسؤولية إلى الفرد الذي يتمتع بالسلطة والقدرة على التصرف نيابة عن الجهاز عند إجراء المهام الرقابية. وعادةً ما يُكلف مشرف الرقابة أو مدير الرقابة بهذه المسؤولية، حيث يكون مسؤولًا للتوقيع على تقارير الرقابة أو التصديق عليها نيابة عن الجهاز الأعلى للرقابة. وتشمل هذه المسؤولية الإشراف المباشر على فرق الرقابة وتوجيهها لضمان إجراء المهام الرقابية على نحو صحيح.

2

## دمج آليات المراجعة المختلفة في عمليات الرقابة.

قد تتطلب مهام التدقيق المعقدة أو عالية المخاطر مراجعة مكثفة. عندما تتوفر موارد بشرية كافية لدى الجهاز الأعلى للرقابة، يمكن تنفيذ مستويات متعددة من المراجعة في المهام الرقابية التي تُجرىها الأجهزة العليا للرقابة. على سبيل المثال، قد يتم ضمن مسؤوليات الرقابة تكليف رئيس فريق الرقابة بإجراء المراجعة التفصيلية (المستوى الأول)، بينما تُسند المراجعات عالية المستوى (المستوى الثاني والثالث) إلى مشرف الفريق الرقابي ومدير الرقابة. مع ذلك، قد لا تنطبق المراجعات متعددة المستويات على الأجهزة العليا للرقابة الأقل حجمًا أو على مهام التدقيق البسيطة (على سبيل المثال، تلك التي ينفذها مدقق واحد). وفي هذه الحالات، يجب على مدير الرقابة أو مشرف الرقابة اعتماد إستراتيجيات بديلة لضمان جودة التدقيق، (مثل الإشراف المباشر على المهمة، وضمان كفاءة وخبرة المكلفين بالرقابة وإدراج مراجعات النظراء ضمن قسم الرقابة).


3

## توفير قوائم مراجعة لفرق الرقابة لدعم مراجعات المهمة الرقابية وتعزيز التقييم الذاتي.

لتعزيز اتساق المراجعات وتحسين جودتها، يمكن للجهاز الأعلى للرقابة أن يطور أو يعتمد قوائم مراجعة لجميع المهام الرقابية التي تجريها. وتهدف قوائم المراجعة هذه إلى ضمان إجراء مهام رقابية على أساس منهجية الرقابة المحددة ووفقًا للمعايير الدولية. في حين أن الغرض من قوائم المراجعة هذه هو استخدامها أثناء المراجعات، يمكن أن تستخدمها فرق الرقابة في إجراء التقييم الذاتي لتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين حتى قبل إجراء المراجعة الفعلية.

4

## زيادة الوعي بنتائج الرصد الداخلي أو التقييمات الأخرى القائمة (مثل إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة، وتقييم الاحتياجات، والتدقيق الداخلي، والمنظمة الدولية للمعايير (الآيزو))، وعملية التقييم.

يمكن للأجهزة العليا للرقابة أن تزود فرق الرقابة بنتائج الرصد الذي تقوم به (أي تقارير الرصد) وجهود التقييم الأخرى وعملية التقييم. ويساعد ذلك على ضمان تنفيذ الإجراءات التصحيحية القابلة للتطبيق لمعالجة أوجه القصور الحالية على مستوى مهام التدقيق من قبل فرق التدقيق. فعلى سبيل المثال، إذا ما حدد تقرير الرصد أوجه القصور بناءً على عينات المهام الرقابية التي تشير إلى أن تقييم الامتثال للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة لم يتم تنفيذه بشكل كافٍ، فإنه يمكن لفرق التدقيق بعد ذلك تقييم مدى انطباق أوجه القصور على مهام التدقيق الخاصة بها وتنفيذ الإجراءات التصحيحية المقابلة وفقًا لذلك. (انظر )

قد يكون مفيدًا للجهاز الأعلى للرقابة مشاركة نتائج جهود الرصد أو نتائج التقييم الأخرى عبر شبكة الاتصال الداخلية للجهاز، أو عبر مساحات العمل الافتراضية المشتركة، أو من خلال أي منشورات رسمية صادرة عن الجهاز، بما يعزز من وصول هذه النتائج ويزيد من تأثيرها وفعاليتها.

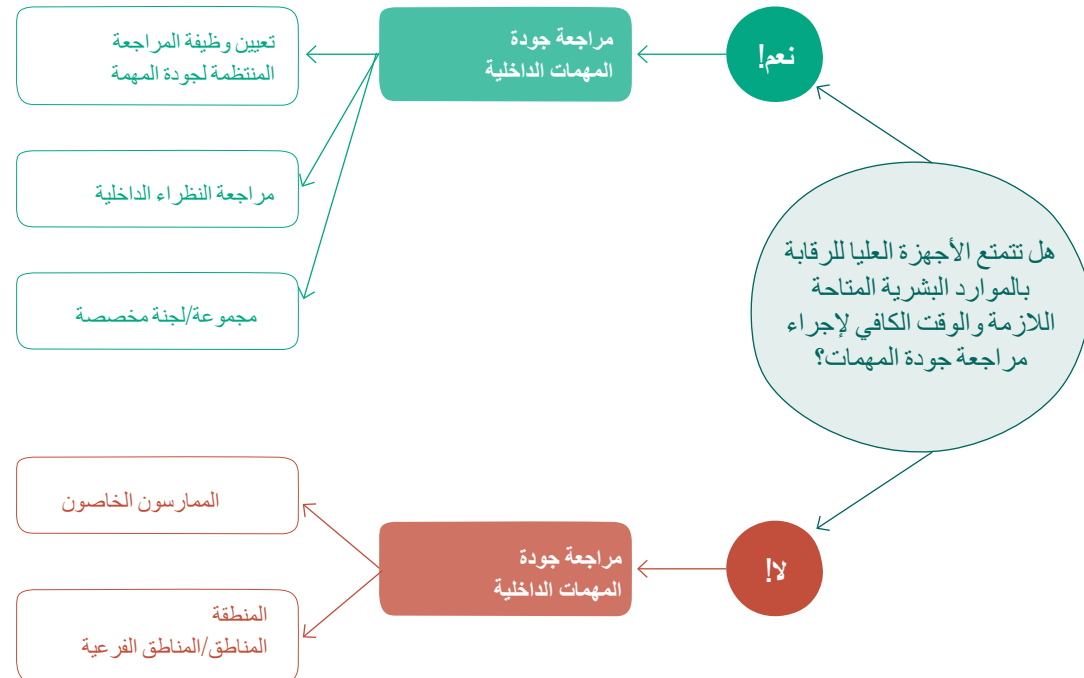


5

## تكثيف مراجعات جودة المهمات.

لا تُعد مراجعة جودة المهمات إلزامية لجميع المهام الرقابية ولكنها أحد الأمثلة على استجابات الأجهزة العليا للرقابة لمعالجة مخاطر الجودة المحددة (وفقاً لمواد التطبيق في معيار الإيساي 140 المعدل). ويمكن للأجهزة العليا للرقابة أن تحدد ما إذا كانت مراجعة جودة المهمات استجابة مناسبة لمعالجة واحد أو أكثر من مخاطر الجودة. تكون هذه المراجعة مفيدة عندما تتطلب مهام التدقيق ممارسة قدر كبير من التقدير المهني من قبل المدقق. عند تحديد النهج الأنسب للأجهزة العليا للرقابة يتعين عليها أن تراعي الموارد البشرية المتاحة لديها ومدى إجراء مهام التدقيق التي تتطلب مراجعات لجودة المهمات. ويمكن للأجهزة العليا للرقابة الحصول على المشورة من ترتيبات الخدمات المشتركة لمبادرة تنمية الإئتساي عند إعداد هذه العملية. وتتوفر مزيد من التفاصيل في المواد المرجعية.

وبعد أن تقرر الأجهزة العليا للرقابة أن إجراء مراجعة جودة المهمات ضرورية، يمكن للأجهزة العليا للرقابة الرجوع إلى تسلسل القرار أدناه عند إعداد العملية:



6

## تقديم الدعم بشأن المشاورات.

تُجرى المشاورات داخل فريق مهمة التدقيق أو خارجه عند السماح بذلك وفقاً لولاية الأجهزة العليا للرقابة. وعادة ما تستخدم المشاورات عندما تكون هناك مسائل معقدة وتقنية تتطلب توضيحاً أو مشورة تتكامل مع تقييم فريق الرقابة. ويمكن للجهاز الأعلى للرقابة تقديم إرشادات بروتوكولية بشأن كيفية تسهيل المشاورات وتوثيقها.

7

## تقديم إرشادات بشأن الاستعانة بخبرات خبير المدقق.

عندما تبرز الحاجة إلى مهارات متخصصة في مجالات أخرى غير إجراءات المهمات الرقابية والمحاسبية، ينبغي تعزيز الكفاءات الجماعية لفريق مهمة التدقيق بخبرات خبير المدقق. ويساعد ذلك في ضمان جودة التدقيق من خلال مساعدة فرق الرقابة في الحصول على أدلة رقابية كافية ومناسبة.

8

## تقديم التوجيه بشأن تسوية الاختلافات في الرأي.

قد تنشأ خلافات في الآراء داخل الفريق، أو بين مراجعي جودة المهمات أو غيرهم ممن يؤدون أنشطة ضمن نظام إدارة جودة التدقيق في الأجهزة العليا للرقابة. وبإمكان الأجهزة العليا للرقابة أن تضع بروتوكولات لإدارة وحل الاختلافات في الآراء، بما في ذلك التوثيق، قبل إصدار تقارير الرقابة الخاصة بالأجهزة.



## مواد مرجعية

المفاهيم الأساسية لمراجعة جودة المهام:

الدليل الإرشادي 8: مراجعة جودة المهام

### أدوات مراجعة جودة المهام:

الأداة 5: أداة مراجعة جودة المهام (الرقابة المالية)

الأداة 6: أداة مراجعة جودة المهام (رقابة الالتزام)

الأداة 7: أداة مراجعة جودة المهام (رقابة الالتزام)

### أمثلة على قوائم مراجعة الرقابة:

الأداة 1: قائمة مراجعة الرقابة (الرقابة المالية)

الأداة 2: قائمة مراجعة الرقابة (رقابة الأداء)

الأداة 3: قائمة مراجعة الرقابة (رقابة الالتزام)

## 9

### التطوير المهني لمدققي الجهاز الأعلى للرقابة.

يؤثر التطوير المهني لمدققي الجهاز الأعلى للرقابة بشكل كبير على تنفيذ مهام تدقيق الجودة، إذ يتعين على الجهاز أن يضمن الحفاظ على المستوى المناسب من كفاءة المدققين من خلال توفير فرص مناسبة للحصول على المؤهلات المهنية والتطوير المهني المستمر. وتم تطوير برنامج التأهيل المهني لمدققي الجهاز الأعلى للرقابة التابع لمبادرة تنمية الإنتوساي بوصفه مؤهلاً مهنيًا مصممًا خصيصًا لمدققي الجهاز الأعلى للرقابة في جميع مجالات الرقابة الثلاثة. كما يقوم المركز التابع لمبادرة تنمية الإنتوساي لمهنيي التدقيق في الجهاز الأعلى للرقابة أيضًا بوضع أدلة تنفيذ معايير الإيساي وتحديثها بانتظام لمساعدة الأجهزة العليا للرقابة. ويمكن للأجهزة العليا للرقابة الاستفادة من موارد الممارسات المهنية للرقابة والمؤهلات المهنية من خلال برنامج التأهيل المهني لمدققي الأجهزة العليا للرقابة لضمان تحديث ممارسات الرقابة وكفاءة الموظفين.

## 10

### دمج أهداف الجودة في قياس أداء فريق الرقابة.

من شأن توعية المدققين بأن الجودة جزء من تقييم أدائهم أن يهيئ بيئة تقدر الجودة كجزء أساسي من عملهم (فعلى سبيل المثال، أن تشكل النتائج الإيجابية لقوائم المراجعة، أو مراجعات جودة المهمة، أو الرصد جزءًا من أهداف تقييم أدائهم).

## 11

### التواصل مع أصحاب المصلحة المعنيين.

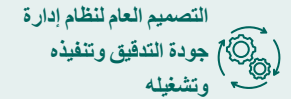
يمكن للجهاز الأعلى للرقابة استكشاف كيفية إشراك/استشارة مختلف أصحاب المصلحة في مراحل الرقابة المختلفة للمساهمة في تحقيق تدقيق عالي الجودة وتحقيق قدر كبير من الأثر الرقابي. ويوفر ذلك سياقًا واضحًا لموضوع الرقابة، ويركز على القضايا الأكثر أهمية بالنسبة للأشخاص المتأثرين بموضوع التدقيق، كما أنه يسهل تحليل الأسباب الجذرية. ويرجى الرجوع إلى دليل تسهيل الأثر الرقابي الصادر عن مبادرة تنمية الإنتوساي للحصول على مزيد من الإرشادات.

# الملحق 1: العلاقة بين مبادرات مبادرة تنمية الإنتوساي المتاحة للأجهزة العليا للرقابة بالمكونات ذات الصلة في نظام إدارة جودة التدقيق

## مبادرات تنمية الإنتوساي ذات الصلة بالأجهزة العليا للرقابة

## مكون نظام إدارة جودة التدقيق

- نظام إدارة جودة التدقيق: تقدم هذه المبادرة الدعم للأجهزة العليا للرقابة في إنشاء أنظمة لإدارة جودة المهمة الرقابية وفقاً لمعيار الإيساي 140 المعدل. وتقدم المبادرة خدمات التعليم المهني، والدعم لتحليل الاحتياجات للانتقال إلى النظام الجديد، والدعم لإنشاء النظام والتنفيذ الأولي لعمليات إدارة الجودة.
- المركز - موارد ممارسة التدقيق المهني (هذا الدليل الخاص بنظام إدارة جودة التدقيق): يقدم خيارات وأعمال مختلفة تتعلق بنقاط القرار الرئيسية للأجهزة العليا للرقابة فيما يخص نظام إدارة جودة التدقيق، بالإضافة إلى إرشادات وأدوات تقنية تكميلية.
- المركز - شهادة أخصائي إدارة جودة التدقيق: تهدف إلى بناء مجموعة عالمية من أخصائيي إدارة جودة التدقيق المعتمدين من مبادرة تنمية الإنتوساي، المؤهلين والملتزمين لدعم إنشاء نظام إدارة جودة التدقيق، وتنفيذه، وتشغيله في الأجهزة العليا للرقابة.



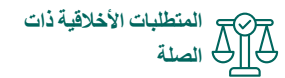
- مبادرة كريسب - إدارة الأزمات والمخاطر لأداء الأجهزة العليا للرقابة (CRISP): يمكن أن توفر معلومات مفصلة عن إنشاء إدارة مخاطر أوسع، يمكن فيها دمج أهداف الجودة واعتبارات مخاطر الجودة.
- الإستراتيجية وقياس الأداء وإعداد التقارير: تهدف إلى دعم الأجهزة العليا للرقابة في تقييم أدائها وتخطيطها ومراقبتها وإدارتها (بما في ذلك المخاطر والاقتراحات) وإعداد التقارير عنها على نحو أفضل، طوال دورة الإدارة الإستراتيجية بأكملها. وتشمل تقييماً وتعريفاً للمخاطر التي تهدد أداء الأجهزة العليا للرقابة على المستوى الإستراتيجي والمستوى التشغيلي.



- برنامج الإستراتيجية وقياس الأداء وإعداد التقارير: يهدف إلى دعم الأجهزة العليا للرقابة في تحسين تقييم أدائها وتخطيطه ومتابعته وإدارته وإعداد التقارير عنه طوال دورة الإدارة الإستراتيجية بأكملها.
- مبادرة "MASTERY": يقدم تجربة تحويلية تُجهز القادة بالمهارات والروى والعلاقات اللازمة للتعامل مع تعقيدات الحوكمة الحديثة وإدارة المالية العامة.
- القادة الشباب في الأجهزة العليا للرقابة: تحقيق تغيير إيجابي لدى القادة الشباب من خلال النمو والتطوير، والمساهمة في التغيير الإيجابي والتطوير في الجهاز الأعلى للرقابة.
- أكاديمية الحوكمة للجهاز الأعلى للرقابة: برنامج تدريبي مكثف لمدة أسبوع واحد لمديري الجهاز الأعلى للرقابة من المستويات المتوسطة والعالية، يركز على تطوير مهاراتهم لتعزيز حوكمة وأداء الجهاز.



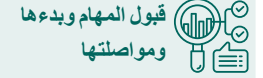
- مبادرة "TOGETHER": تختص بالموارد البشرية والأخلاقيات وقضايا النوع الاجتماعي في الأجهزة العليا للرقابة، وتهدف إلى تمكين الموارد البشرية وحوكمة مسؤولة وشاملة للأجهزة. وتتضمن مساراً مخصصاً للسلوك الأخلاقي والنزاهة.



- مبادرة "MASTERY": تستعرض قضايا دور القيادة في ريادة الأخلاقيات والنزاهة وترسيخ النهج في القمة.
- المركز - شهادة التأهيل المهني لمدققي الأجهزة العليا للرقابة (PESA): تتضمن وحدة دراسية شاملة عن السلوك الأخلاقي، تهدف إلى تعزيز كفاءة المدققين على التحلي بهذا السلوك.

## مكون نظام إدارة جودة التدقيق

## مبادرات تنمية الإتوساي ذات الصلة بالأجهزة العليا للرقابة



قبول المهام وبدءها  
ومواصلتها

- آلية المناصرة السريعة لاستقلالية الجهاز الأعلى للرقابة: تضمن اتخاذ مسار عمل شامل وسريع وفعال في حال تعرض استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة لتهديدات.
- برنامج الإستراتيجية وقياس الأداء وإعداد التقارير: يهدف إلى دعم الأجهزة العليا للرقابة في تحسين تقييم أدائه وتخطيطه وعملية رصده وإدارته وإعداد التقارير عنه طوال دورة الإدارة الإستراتيجية بأكملها. وفي وحدات إدارة أصحاب المصلحة، تُعد مسألة التعامل مع طلبات المشاركة موضوعاً رئيسياً. وعلى مستوى التخطيط، يدعم برنامج الإستراتيجية وقياس الأداء وإعداد التقارير الأجهزة العليا للرقابة في التخطيط الواقعي للأنشطة الرقابية وغير الرقابية.
- تعزيز الدعم القانوني داخل الأجهزة العليا للرقابة لتحسين الالتزام بمبادئ إعلان المكسيك والحفاظ على الاستقلالية.



تنفيذ المهام

- إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة: يقيم الأسس المنهجية والتنفيذ الفعلي للمهام وفقاً لمعايير الإيساي استناداً إلى عينة من ملفات المهمة الرقابية، ويغطي جميع الجوانب الواردة هنا.
- تسهيل الأثر الرقابي: يمكن أن يساعد الأجهزة العليا للرقابة في صياغة أهداف الجودة بما يعزز إحداث القيمة من خلال المهام الرقابية.
- مبادرة إجراء المهام الرقابية على أهداف التنمية المستدامة لدعم الأجهزة العليا للرقابة في تنفيذ مهام رقابية عالية الجودة لأهداف التنمية المستدامة
- مبادرة صنّاع التغيير في الرقابة من أجل مستقبل متكافئ: تهدف إلى تحويل مجموعة من مدققي الجهاز الأعلى للرقابة إلى صانعي تغيير يضعون إستراتيجيات الرقابة للمستقبل المتكافئ لأجهزتهم ويقودون الرقابة للمستقبل المتكافئ في جهازهم الأعلى للرقابة.
- ممارسات الرقابة المستدامة التي تدعم الأجهزة العليا للرقابة في تقديم مهام رقابية ذات صلة وعالية الجودة (متوافقة مع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة) بصورة مستمرة، بما يسهم في إحداث أثر إيجابي.
- النظام التخطيطي للأثر الرقابي: يساعد الأجهزة العليا للرقابة في إنشاء أنظمة لوضع خطط رقابية إستراتيجية وخطط رقابية سنوية.



موارد الجهاز الأعلى للرقابة

- برنامج الإستراتيجية وقياس الأداء وإعداد التقارير: يركز على تقييم موارد الجهاز الأعلى للرقابة وتخطيطه مع مراعاة الأهداف الإستراتيجية والتشغيلية ومواطن القصور في القدرات. كما يركز على التعامل مع المزودين الخارجيين.
- المركز - برنامج التأهيل المهني لمدققي الأجهزة العليا للرقابة (PESA): هو مؤهل مهني مُعدّ خصيصاً لمدققي هذه الأجهزة. ويوفر التعليم لمدققي الأجهزة العليا للرقابة بشكل منظم، والتقييم والتفكير إلى جانب الخبرة العملية في مجال الرقابة المالية ورقابة الأداء ورقابة الالتزام.
- المركز - موارد الممارسات الرقابية المهنية، التي تشمل أدلة تنفيذ معايير الإيساي للرقابة المالية ورقابة الالتزام ورقابة الأداء والتي يمكن أن تدعم أهداف الجودة المتعلقة بالموارد الفكرية.
- الاستفادة من التقدم التكنولوجي ومبادرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (piCTure) كعامل مساعد للأجهزة العليا للرقابة في تشكيل مواردها التكنولوجية. وقد يساعد استخدام الدليل العملي لنظام إدارة جودة التدقيق أيضاً الأجهزة العليا للرقابة في ربط الاحتياجات الإضافية المتعلقة بالتكنولوجيا، باعتبارها أحد المكونات المهمة لموارد الأجهزة العليا للرقابة.
- مبادرة "TOGETHER" لدعم الأجهزة العليا للرقابة في تطوير أنظمة فعالة لإدارة الموارد البشرية: تهدف إلى تعزيز السلوك الأخلاقي، والممارسات المستجيبة للنوع الاجتماعي، ونشر ثقافة الشمول عبر كافة أنظمة وعمليات الجهاز.
- المركز - شهادة أخصائي التعلم: شهادة قائمة على الكفاءات تُعنى بإعداد وتطوير وتنفيذ مبادرات التعلم.
- المركز - شهادة أخصائي إدارة جودة التدقيق: تهدف إلى تطوير كفاءات مدققي الجهاز الأعلى للرقابة وأخصائي إدارة جودة التدقيق واعتمادها.
- المركز - التعلم المهني والنمو: فرص التعلم والنمو بخلاف الشهادات، وتتضمن جانباً عملياً.

- منظمة المجتمع المدني التابعة للجهاز الأعلى للرقابة: تعمل على تعزيز التعاون بين منظمات المجتمع المدني والأجهزة العليا للرقابة، لتمكين هذه الأجهزة من الترويج على نحو أفضل لنتائج الرقابة وبناء الدعم العام للتوصيات السياسية.
- مبادرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (piCTure) تدعم الأجهزة العليا للرقابة في مجال حوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإدارة المعلومات من خلال استخدامها لتعزيز كفاءة العمليات والاتصالات داخل الجهاز الأعلى للرقابة.



المعلومات والاتصالات

## الملحق 2: خيارات نظام إدارة جودة التدقيق والتفسيرات التكميلية

المجال/الخيارات	التفسيرات
	<p><b>تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام إدارة جودة التدقيق:</b> يتعلق القرار الرئيسي الأول بالمتطلبات العامة لإنشاء النظام، والتي تتوافق مع المتطلب التنظيمي رقم 1 من معيار الإيساي 140 المعدل. سيعتمد تحديد الخيارات على عدة عوامل، بما في ذلك مستوى نضج النظام الحالي في تلبية المتطلبات الجديدة، وجدوى تعديل النظام مع الحد الأدنى من الاضطرابات لعمليات الأجهزة العليا للرقابة، وتوفر الموارد لدعم الانتقال أو إنشاء نظام جديد تمامًا.</p>
1. تحسين تصميم النظام الحالي للجهاز الأعلى للرقابة في إدارة الجودة	<p>إذا حدد تحليل الاحتياجات وجود فجوات محدودة أو مجالات طفيفة للتحسين فقط، فلا يُتوقع من الأجهزة العليا للرقابة أن تنفذ تغييرات جوهرية على نظامها الحالي. وهذا يشير إلى أن النظام الحالي قد أدمج إلى حد كبير التغييرات الرئيسية التي أدخلت على معيار الإيساي 140 المعدل. وبالتالي، لا داعي لأن تضع الأجهزة العليا للرقابة سياسات وإجراءات جديدة من الصفر؛ بل يمكنها بدلاً من ذلك إصدار سياسات تكميلية أو إجراء تعديلات طفيفة على السياسات القائمة حسب الضرورة.</p>
2. تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام "جديد" لإدارة جودة التدقيق	<p>إذا كشف تحليل الاحتياجات عن الحاجة إلى إجراء تعديلات جوهرية على النظام الحالي، بحيث يكون تنقيح كل سياسة أو إجراء مكلفًا وغير فعال، أو إذا كانت الأجهزة العليا للرقابة تفتقر إلى نظام موثوق جيدًا، ففي هذه الحالة يُطبق الخيار الثاني. ويشمل ذلك أيضًا الأجهزة العليا للرقابة التي قد يكون لديها ممارسات شاملة، ولكنها غير موثقة رسميًا في سياسات أو إجراءات أو وثائق معدلة.</p>
<p><b>قد تجد الأجهزة العليا للرقابة ذات الموارد المحدودة صعوبة في إنشاء النظام من الألف إلى الياء. وبالتالي، يمكن النظر في الخيارات التالية:</b></p>	
3. التعاون مع الأجهزة العليا للرقابة الأخرى في المنطقة في تصميم وتنفيذ نظام إدارة جودة التدقيق	<p>إذا كانت هناك مبادرات قائمة في المنطقة، أو إذا كان هناك اهتمام بنهج تعاوني، فقد يكون الخيار الثالث خيارًا مناسبًا. ويمكن أن يسرع هذا الخيار العملية من خلال التعلم الجماعي والمقارنة المعيارية مع الأجهزة العليا للرقابة الأخرى. وقد ثبت أن تبادل الدروس المستفادة يعزز كفاءة العملية.</p>
4. اتخاذ "نهج مرحلي" بالتركيز على تصميم سياسات لمكون أو مكونين في كل مرة	<p>يمكن للجهاز الأعلى للرقابة أيضًا أن تعتمد نهجًا تدريجيًا بموجب الخيار الرابع. وبهذا الخيار، يمكن للجهاز أن يركز على مكون أو مجال واحد في كل مرة. على سبيل المثال، يمكن أن يبدأ بإنشاء عملية إدارة مخاطر الجودة من خلال تحديد الهيكل والأفراد المسؤولين والعملية التي يجب اتباعها والأدوات اللازمة، أو حتى من خلال إجراء تنفيذ تجريبي. وبمجرد الانتهاء من هذا المكون، يمكن للجهاز الأعلى للرقابة الانتقال إلى المكون التالي، ويستمر مرحليًا حتى يتم إنشاء النظام بالكامل. يساعد هذا النهج في الحفاظ على سهولة إدارة المشروع ونقل مخاطر الاضطراب التي يمكن أن تحدث عند تنفيذ تغييرات واسعة النطاق دفعة واحدة.</p>
5. التعاون مع ترتيبات الخدمات المشتركة لمبادرات تنمية الإنتوساي	<p>يهدف الخيار الخامس إلى معالجة ما إذا كان لدى الجهاز الأعلى للرقابة موظفون يتمتعون بالكفاءات المناسبة المتعلقة بنظام إدارة جودة التدقيق، أو ما إذا كان هناك أفراد أكفاء يفتقرون ببساطة إلى الوقت اللازم لتنفيذ المهمة. ستقدم مبادرة تنمية الإنتوساي شهادة أخصائي إدارة جودة التدقيق، وسيشكل الأفراد المعتمدون جزءًا من مجموعة عالمية في إطار الخدمات المشتركة. تُعد الفكرة الأساسية هي أن الأجهزة العليا للرقابة يمكنها طلب الدعم من هذا الترتيب، إما لتلقي التوجيه بشأن إنشاء النظام أو تشغيله، أو للحصول على شخص يسهل العملية داخل هذه الأجهزة. وقد صُممت هذه الخدمات للمساعدة في تلبية متطلبات الموارد البشرية والكفاءات في الأجهزة العليا للرقابة.</p>

## التفسيرات

## المجال/الخيارات

**تحديد المسؤوليات في نظام إدارة جودة التدقيق:** هناك جانب آخر مهم يجب على الجهاز الأعلى للرقابة معالجته، وهو تحديد المسؤوليات ضمن نظام إدارة جودة التدقيق. ويشمل ذلك المسؤولية التشغيلية عن النظام، والمسؤولية التشغيلية عن جوانب محددة من النظام، والمسؤولية النهائية والمساءلة عن النظام. ويمكن للجهاز الأعلى للرقابة أن يوزع مختلف الوظائف المتعلقة بنظام إدارة جودة التدقيق بين موظفيه. عند تحديد كل وظيفة، من الضروري تحديد ليس فقط العمليات المعنية، بل أيضًا الأفراد المسؤولين، بما في ذلك مؤهلاتهم.

عندما يحدد الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم الجهاز الأعلى للرقابة المسؤوليات المتعلقة بالجودة، يجب على الجهاز الرجوع إلى تلك المسؤوليات أو استكمالها حسب الضرورة. على سبيل المثال، قد تنص اللوائح على أن رئيس الجهاز الأعلى للرقابة يتحمل المسؤولية النهائية عن النظام أو أن بعض المناصب مخصصة للإشراف على عمليات محددة مثل إدارة المخاطر أو الرصد.

1. الرجوع إلى المسؤوليات الواردة في الإطار القانوني والتنظيمي للأجهزة العليا للرقابة أو استكمالها

وبدلاً من ذلك، إذا لم ينطبق الخيار الأول، فسيتمتع على الجهاز الأعلى للرقابة إسناد المسؤولية الشاملة أو النهائية عن النظام إلى الأفراد المناسبين داخل الجهاز مثل رئيس الجهاز الأعلى للرقابة أو ممثل من القيادة العليا. كما ينبغي توزيع المسؤوليات التشغيلية المتعلقة بنظام إدارة جودة التدقيق وإدارة المخاطر والجوانب المحددة للنظام، مثل الامتثال لمتطلبات الاستقلالية و عملية الرصد والتصحيح، سياسياً الأخذ في الاعتبار للمهارات المطلوبة لإدارة مخاطر الجودة ومراجعة جودة المهمات والرصد والتصحيح في تحديد الشخص الأنسب.

2. تصميم وتوزيع المسؤوليات العامة والتشغيلية المتعلقة بنظام إدارة جودة التدقيق على الأفراد المؤهلين داخل الجهاز الأعلى للرقابة

قد تجد الأجهزة العليا للرقابة الأقل تعقيداً أنه من الضروري دمج أو تفويض بعض المسؤوليات التشغيلية إلى أطراف خارجية حسب الاقتضاء. عند دمج المسؤوليات الموكلة إلى موظفي الأجهزة، يجب إيلاء اهتمام دقيق لتضارب المصالح المحتمل داخل نظام إدارة جودة التدقيق. على سبيل المثال، لا ينبغي تكليف الأفراد المسؤولين عن مراجعة جودة المهمات بمهام الرصد، والعكس صحيح. بالإضافة إلى ذلك، عند إسناد المسؤوليات التشغيلية إلى مقدمي خدمات خارجيين، يجب أن يكون هناك اتفاق واضح يحدد شروط المهمة لأن المسؤولية العامة عن العملية تظل منوطة بالجهاز الأعلى للرقابة.

3. تحديد الحاجة إلى دمج أو تفويض بعض المسؤوليات التشغيلية إلى أطراف خارجية حسب الاقتضاء

## المجال/الخيارات

## التفسيرات

**هيكل إدارة مخاطر الجودة:** ينصب التركيز التالي على الوظيفة التي تتناول المتطلبات التنظيمية 2 و 3 و 4 من معيار الإيساي 140 المعدل، وهي وظيفة إدارة مخاطر الجودة. بمجرد تحديد النهج المناسب لإنشاء النظام وتوزيع المسؤوليات، يمكن للأجهزة العليا للرقابة المضي قدماً في تنفيذ العمليات التي يتطلبها معيار الإيساي 140 المعدل.

**1. إذا كان لدى الجهاز الأعلى للرقابة هيكل قائم يحدد المسؤوليات والمناصب أو المجموعات المشاركة في إدارة المخاطر على نطاق أوسع، فإن ذلك يساهم في دعم تنفيذ تقييم المخاطر بما يتماشى مع معيار الإيساي 140 المعدل. على سبيل المثال، تقدم مبادرة إدارة الأزمات والمخاطر في أداء الأجهزة العليا للرقابة التابعة لمبادرة تنمية الإنتوساي دعماً لتعزيز نظام إدارة المخاطر الشامل للجهاز، الذي يمكن أن يشكل قاعدة متينة لدمج مسؤوليات تقييم المخاطر ضمن إطار نظام إدارة جودة التدقيق. ليس هناك حاجة لإنشاء وظيفة منفصلة حيث يمكن للهيكل الحالي أن يأخذ زمام المبادرة من خلال النظر أولاً في أهداف الجودة المرتبطة بالمكونات الستة غير العملية لنظام إدارة جودة التدقيق ومخاطر الجودة ذات الصلة.**

يعمل هذا الخيار عندما يكون لدى الجهاز الأعلى للرقابة بالفعل نظام لإدارة المخاطر، مثل النظام الذي تم تطويره في إطار مبادرة إدارة الأزمات والمخاطر في أداء الأجهزة العليا للرقابة التابعة لمبادرة تنمية الإنتوساي، مع وجود أفراد أو فرق أو مكاتب مخصصة لهذا العمل. وهذا يعني أنهم سيكونون الأنسب للتعامل مع وظيفة إدارة مخاطر الجودة كما هو موضح في معيار الإيساي 140 المعدل.

**2. في حالة عدم تحديد الجهاز الأعلى للرقابة مناصب أو مجموعات تتحمل المسؤوليات التشغيلية لنظام إدارة جودة التدقيق، يمكنه إنشاء لجنة لإدارة المخاطر أو فريق عمل مؤقت للقيام بأنشطة إدارة المخاطر. يجب أن يتمتع أعضاء اللجنة أو الفريق بمعرفة إستراتيجية وتشغيلية بالجهاز الأعلى للرقابة لضمان إجراء تقييم شامل للمخاطر.**

إذا لم يحدد الجهاز الأعلى للرقابة مناصب أو مجموعات محددة مسؤولة عن تشغيل إدارة المخاطر، فيمكنه إنشاء لجنة لإدارة المخاطر أو فريق عمل مخصص للقيام بأنشطة إدارة المخاطر. وينبغي أن يتمتع أعضاء هذه اللجنة أو المجموعة بمعرفة إستراتيجية وتشغيلية بالجهاز الأعلى للرقابة لضمان إجراء تقييم شامل للمخاطر.

**3. بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة الأصغر حجماً، قد يشير النطاق المحدود للتقييم إلى أن رئيس الجهاز الأعلى للرقابة وحده يمكنه قيادة أو إدارة المخاطر.**

بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة الأصغر حجماً، قد يشير النطاق المحدود لتقييم مخاطر الجودة إلى أن رئيس الجهاز الأعلى للرقابة وحده يمكنه قيادة أو إدارة المخاطر بفعالية. وغالباً ما يرجع ذلك إلى صغر حجم العمليات وبساطة الهياكل التنظيمية، مما يسمح بمزيد من الإشراف المباشر. في مثل هذه الحالات، قد لا يكون من الضروري إشراك فريق أكبر، حيث يمكن لرئيس الجهاز أن يحظى بفهم واضح وشامل للمخاطر ويتخذ الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب لمعالجتها.

التفسيرات	المجال/الخيارات
<p><b>وضع أهداف الجودة:</b> تبدأ عملية إدارة مخاطر الجودة بوضع أهداف الجودة، بما يتماشى مع المتطلب التنظيمي رقم 2. تشكل هذه الأهداف الأساس لتحديد وتقييم وإدارة مخاطر الجودة التي قد تؤثر على تحقيق أهداف الجودة للأجهزة العليا للرقابة. وهي بمثابة القوة الدافعة وراء النظام بأكمله، حيث تضمن بقاء جميع الجهود مركزة ومنسقة نحو الحفاظ على جودة المراجعة وتحسينها.</p>	
<p>يوفر اعتماد أهداف الجودة المحددة في مواد تطبيق معيار الإيساي 140 نقطة انطلاق قوية للأجهزة العليا للرقابة التي تسعى إلى بناء الثقة في تحديد أهداف الجودة. ومن المهم تكيف هذه الأهداف حسب الضرورة لتعكس الظروف الخاصة بالأجهزة.</p>	<p><b>1. اعتماد أهداف الجودة المحددة في مواد تطبيق معيار الإيساي 140</b></p>
<p>يتيح التعاون مع الأفراد المعنيين في مختلف أقسام الرقابة باستخدام نهج تصاعدي، للأجهزة العليا للرقابة وضع أهداف الجودة على أساس هيكل الرقابة الحالي والمعايير والمنهجية والأدوات والإرشادات الأخرى. ولعدم ذلك، فمن الضروري توفير التدريب للأشخاص المعنيين على كيفية وضع أهداف جودة واضحة ومناسبة.</p>	<p><b>2. التعاون مع الأفراد المختصين، (مثل ممثلي الأقسام المختلفة للرقابة أو من ذوي الخبرة في النهج التصاعدي)، داخل الجهاز الأعلى للرقابة لوضع أهداف الجودة بما يتوافق مع الهيكل الحالي للرقابة، والمعايير، والمنهجيات، والأدوات، وسائر الإرشادات المعمول بها.</b></p>
<p>تسهل عقد جلسات العصف الذهني مع لجنة إدارة المخاطر أو فريق العمل المخصص، إذا تم إنشاؤه، توليد رؤى متنوعة. ويساعد هذا التعاون المركز في تحديد النقاط العمياء المحتملة ويضمن اتباع نهج شامل لإدارة مخاطر الجودة.</p>	<p><b>3. عقد جلسات عصف ذهني مع لجنة إدارة المخاطر/مجموعة العمل المخصصة</b></p>
<p>توفر المقارنة المعيارية مع أهداف الجودة التي اعتمدها الأجهزة العليا للرقابة المماثلة في المنطقة رؤى قيمة، وتسلط الضوء على أفضل الممارسات، وتساعد في تحديد الثغرات. وتساعد هذه العملية أيضاً على ضمان التوافق مع الاتجاهات والمعايير الإقليمية.</p>	<p><b>4. مقارنة مع أهداف الجودة التي اعتمدها الأجهزة العليا للرقابة المماثلة في المنطقة</b></p>
<p>تتضمن هذه العملية مراجعة الأهداف والإستراتيجيات الحالية للجهاز الأعلى للرقابة لضمان تحديد مخاطر الجودة وإدارتها بما يتماشى مع الأولويات التشغيلية الأوسع نطاقاً للجهاز. وبذلك، يمكن للجهاز الأعلى للرقابة أن يركز جهوده في إدارة المخاطر على نحو أفضل على المجالات التي تؤثر بصورة مباشرة على تحقيق أهدافه المتعلقة بجودة التدقيق.</p>	<p><b>5. تحليل الأهداف التشغيلية للجهاز الأعلى للرقابة ذات الصلة بضمان جودة التدقيق، وتحويل هذه الأهداف إلى أهداف جودة تفصيلية تُستخدم في إدارة مخاطر الجودة بفعالية</b></p>
<p>يتيح هذا التعاون للجهاز الأعلى للرقابة الاستفادة من مجموعة من المتخصصين المعتمدين في إدارة جودة التدقيق الذين يمكنهم تقديم إرشادات مخصصة بناءً على الممارسات العالمية والخبرة الإقليمية. ومن خلال المشاركة في هذه الخدمات المشتركة، يمكن للجهاز الأعلى للرقابة تعزيز أهمية وفعالية أهداف الجودة الخاصة به مع الاستفادة من تبادل المعرفة والدعم الذي يكمل القدرات الداخلية. ويُعد هذا النهج ذو قيمة خاصة للأجهزة العليا للرقابة التي لديها موارد محدودة أو تلك التي تسعى إلى مواكبة أهدافها المتعلقة بالجودة مع الممارسات العالمية.</p>	<p><b>6. التعاون مع ترتيبات الخدمات المشتركة لمبادرة تنمية الإنتوساي</b></p>

## التفسيرات

## المجال/الخيارات

تحديد مخاطر الجودة وتقييمها والاستجابة لها: يعالج تحديد مخاطر الجودة وتقييمها والاستجابة لها المتطلبان التنظيميان 3 و 4 في معيار الإيساي 140 المعدل. ويعتمد الإعداد على ما إذا كان هناك نظام إدارة مخاطر أكبر أو أكثر شمولاً موجود بالفعل داخل الجهاز الأعلى للرقابة.

1. الاعتماد على ممارسات تقييم المخاطر القائمة داخل الجهاز، (مثل تلك التي تم تطويرها في إطار مبادرة إدارة الأزمات والمخاطر في أداء الأجهزة العليا للرقابة)

ينطبق الخيار الأول عندما يكون لدى الجهاز الأعلى للرقابة نظام قائم لإدارة المخاطر، ويكون قادرًا على دمج اعتبارات مخاطر الجودة فيه. في مثل هذه الحالات، يمكن تكيف عمليات إدارة المخاطر وجدول القرارات والقوالب أو السجلات نفسها للاستخدام. على سبيل المثال، توفر مبادرة إدارة الأزمات والمخاطر في أداء الأجهزة العليا للرقابة التي طورتها مبادرة تنمية الإنتوساي، إطارًا شاملاً لإدارة المخاطر يمكن دمج مخاطر الجودة فيه بسلاسة.

إذا لم يكن لدى الجهاز الأعلى للرقابة نظام قائم لإدارة المخاطر، فيمكنه القيام بما يلي:

2. إجراء تحليل ومراجعة شاملة لمختلف الشروط والأحداث والظروف والإجراءات، أو لغياب الإجراءات، المتعلقة بالجهاز الأعلى للرقابة ومهامه التدقيقية، والتي قد تؤثر سلبًا على تحقيق أهداف الجودة

لتحديد مخاطر الجودة بفعالية، ينبغي على الجهاز الأعلى للرقابة اكتساب فهم شامل وإجراء مراجعة معمقة لمختلف الظروف والأحداث والمواقف والإجراءات أو غياب الإجراءات التي قد تُعرق تحقيق أهداف الجودة. قد تتعلق هذه العوامل بالجهاز الأعلى للرقابة نفسه أو بكيفية تخطيط مهمات التدقيق وتنفيذها. تساعد المراجعة الدقيقة في الكشف عن المجالات التي قد تكون عرضة للخطر أو الضعف. تحدد المواد الإرشادية التفصيلية في دليل الإجراءات المجالات المحددة التي يجب فحصها، مما يدعم الأجهزة العليا للرقابة في تنفيذ عملية هيكلية وشاملة لتحديد المخاطر.

3. تطبيق نهج تصاعدي و/أو تنازلي

تطبيق نهج تصاعدي و/أو تنازلي لجمع معلومات شاملة عن المخاطر المحتملة على الجودة على مستوى الأجهزة العليا للرقابة. يتضمن النهج التصاعدي إشراك الوحدات التشغيلية وفرق التدقيق لتبادل الأفكار المستمدة من خبراتهم اليومية، بينما يستفيد النهج التنازلي من وجهات النظر الإستراتيجية للقيادة والإدارة العليا. يضمن جمع المدخلات من الوحدات المختلفة مراعاة عوامل المخاطر العملية والإستراتيجية على حد سواء. بمجرد تحديد المخاطر المتعلقة بالجودة وتقييمها، ينبغي تصميم استجابات مخصصة وإبلاغها بوضوح إلى الوحدات التشغيلية ذات الصلة المسؤولة عن التنفيذ. وهذا يعزز الشعور بالمسؤولية ويضمن توافق الاستجابات مع الواقع الميداني.

4. تحليل نتائج أي تقييمات أو تقارير تم إجراؤها (على سبيل المثال، تقييم احتياجات تنفيذ معايير الإيساي باستخدام أدوات تقييم الالتزام بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، ومراجعة النظراء، وإطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة، والمراجعات الأخرى).

حلل نتائج أي تقييمات أو تقارير سبق أن أجراها الجهاز الأعلى للرقابة أو أجريت لصالحه، مثل تقييم احتياجات تنفيذ معايير الإيساي باستخدام أدوات تقييم الالتزام بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، أو مراجعة النظراء، أو تقييمات إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة، أو المراجعات الداخلية أو الخارجية الأخرى. غالبًا ما تكشف هذه التقييمات عن المجالات التي قد توجد فيها مخاطر الجودة، مثل مواطن القصور في المنهجية، أو عدم الاتساق في التنفيذ، أو التحديات في كفاءة وقدرات الموظفين. ويمكن أن تساعد المراجعة المنهجية لهذه النتائج في تحديد الاتجاهات أو القضايا المتكررة أو المجالات التي تثير القلق والتي يجب معالجتها في إطار نظام إدارة جودة التدقيق. يعزز هذا النهج موثوقية عملية تحديد المخاطر ويضمن أن تكون الاستجابات موجهة بشكل جيد ومستنيرة بالظروف الفعلية.

5. الامتثال للإجراءات الموصى بها في الدليل العملي عند تقييم مخاطر الجودة وتصميم الاستجابات المناسبة لها

اتباع العملية الموضحة في الدليل العملي لتقييم مخاطر الجودة والاستجابة لها، مستخدمًا الإرشادات والأدوات المصاحبة. صُممت هذه العملية لتكون مرنة وقابلة للتكيف، مما يسمح للجهاز الأعلى للرقابة بتكييفها وفقًا لاحتياجاته الحالية. والأهم من ذلك، أنه تم تطويره مع مراعاة المتطلبات المستقبلية، لذلك إذا قرر الجهاز الأعلى للرقابة لاحقًا إنشاء نظام إدارة مخاطر أوسع وأكثر تكاملًا، يمكن أن يستوعب التصميم التوسع دون أي اضطراب جوهري. وهذا يضمن أن يظل نهج إدارة مخاطر الجودة عمليًا مع دعم النمو والتوافق مع أطر إدارة المخاطر التنظيمية الأوسع نطاقًا بمرور الوقت.

6. التعاون مع ترتيبات الخدمات المشتركة لمبادرة تنمية الإنتوساي

التعاون مع ترتيبات الخدمات المشتركة لمبادرة تنمية الإنتوساي للحصول على المشورة أو الدعم في تحديد مخاطر الجودة وتقييمها والاستجابة لها. يمكن أن يساعد هذا التعاون الجهاز الأعلى للرقابة على الاستفادة من المعرفة والممارسات المتخصصة، خاصة عندما تكون الموارد أو الخبرة محدودة. يمكن أن تساعد الخدمات المشتركة أيضًا في تسهيل هذه العمليات، مما يضمن أن تكون إدارة المخاطر شاملة ومتوافقة مع المعايير. ومن خلال الاستفادة من هذا الدعم، يمكن للجهاز تعزيز إدارة مخاطر الجودة مع بناء القدرات الداخلية بمرور الوقت.

المجال/الخيارات	التفسيرات
إنشاء برنامج إدارة المخاطر: تتناول عملية الرصد والتصحيح هذه المتطلب التنظيمي رقم 5 في معيار الإيساي 140 المعدل. يوفر المعيار المعدل متطلب قوي بشأن نطاق وأهداف أنشطة الرصد والتصحيح، مع التأكيد على دورها الحيوي في الحفاظ على جودة المهمة الرقابية وتحسينها. قد يكون لدى العديد من الأجهزة العليا للرقابة بالفعل آليات تتوافق مع المتطلبات السابقة؛ ومع ذلك، فإن معيار الإيساي 140 المعدل يوسع هذه التوقعات ويحسنها لضمان اتباع نهج أكثر منهجية وفعالية لتحديد المشكلات وتنفيذ الإجراءات التصحيحية.	
في حالة محدودية الموارد البشرية، يمكن للجهاز الأعلى للرقابة أن يقوم بما يلي:	
1. إشراك أطراف خارجية في تنفيذ أنشطة الرصد أو جانب من جوانب أنشطة الرصد	يمكن للجهاز الأعلى للرقابة الاستعانة بخبراء خارجيين للقيام بأنشطة رصد محددة. إذ يوفر هذا النهج إمكانية الوصول إلى المهارات المتخصصة ويضمن منظورًا مستقلًا، مما يساعد على معالجة قيود القدرات الداخلية. ومن المهم وضع اتفاقات واضحة تحدد الأدوار والمسؤوليات للحفاظ على المساءلة طوال العملية.
2. التعاون مع ترتيبات الخدمات المشتركة لمبادرة تنمية الإئتوساي	يمكن للأجهزة العليا للرقابة طلب التوجيه أو التسهيل أو المساعدة المباشرة من ترتيبات الخدمات المشتركة لمبادرة تنمية الإئتوساي. إذ توفر هذه الشراكة دعمًا تقنيًا قيمًا، وإمكانية الوصول إلى الأدوات، والتوافق مع الممارسات العالمية.
3. تنفيذ مراجعات النظراء مع مراعاة اعتبارات الموضوعية والاستقلالية	تخضع مراجعات النظراء ل ضمانات صارمة تضمن الموضوعية والاستقلالية، وتوفر طريقة فعالة لرصد الجودة، خاصة بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة التي لديها موارد محدودة ولا يمكنها الحفاظ على وحدات مستقلة. يتطلب هذا النهج ألا يقوم أي شخص بمراجعة عمله الخاص، مما يحافظ على النزاهة ويعزز ثقافة التعلم المشترك والتحسين المستمر.
إذا كان لدى الأجهزة العليا للرقابة وظيفة رصد قائمة:	
4. تقييم واستخدام آلية الرصد/ضمان الجودة الحالية في الجهاز الأعلى للرقابة	يمكن للجهاز الأعلى للرقابة تقييم ما إذا كانت الوظيفة الحالية تفي بشكل كافٍ بالأهداف والمتطلبات الموضحة في معيار الإيساي 140 المعدل. في حالة وجود مواطن قصور، يمكن للجهاز الأعلى للرقابة أن يعزز الآليات القائمة بدلاً من إنشاء وظيفة جديدة.
إذا لم يكن لدى الجهاز الأعلى للرقابة وظيفة رصد قائمة، فيمكن إنشاء وظيفة رصد داخلية على النحو التالي:	
5. إنشاء وحدة رصد مستقلة	يمكن للأجهزة العليا للرقابة الكبيرة التي لديها أنظمة معقدة وموظفين كافيين إنشاء وحدة مستقلة مسؤولة عن أنشطة الرصد الشاملة.
6. تشكيل لجنة رصد مؤقتة	في حالة عدم كفاية الموارد لإنشاء وحدة كاملة، يمكن للجنة مخصصة مؤلفة من ممثلين من مختلف أنحاء الجهاز الإشراف على مهام الرصد على أساس غير متفرغ أو مؤقت.

المجال/الخيارات	التفسيرات
أدوات الرصد: تعتمد عملية الرصد والتصحيح على أدوات ونماذج مختلفة لتعمل بفعالية. تساعد هذه الموارد الجهاز الأعلى للرقابة على توثيق أنشطته في مجال الرصد والتصحيح ودعم المراجعات على مستوى الجهاز ومستوى المهام.	
1. تعزيز أدوات الرصد الحالية	إذا كان الجهاز الأعلى للرقابة لديه بالفعل أدوات رصد، فيمكن مراجعتها وتحسينها لتتوافق بشكل أفضل مع متطلبات معيار الإيساي 140 المعدل. إذ يتيح تحسين الأدوات الحالية للجهاز أن يبني على العمليات المألوفة مع ضمان فعالية أكبر في الرقابة على الجودة.
2. تطوير أدوات رصد تتوافق مع أهداف الجهاز الأعلى للرقابة لنظام إدارة جودة التدقيق	في حالة عدم توفر الأدوات الحالية، يمكن للجهاز الأعلى للرقابة إنشاء أدوات رصد مخصصة ومصممة خصيصًا لتلائم الأهداف المحددة لنظام إدارة جودة التدقيق. وهذا يضمن أن تكون الأدوات ذات صلة وعملية وتدعم بشكل كامل أهداف الجودة والعمليات الفريدة للجهاز.
3. التعاون مع الأجهزة العليا للرقابة الأخرى في المنطقة لتصميم أداة الرصد	يتيح العمل مع النظراء الإقليميين للأجهزة العليا للرقابة تبادل المعرفة والخبرات والموارد، مما يؤدي إلى أدوات رصد أكثر فعالية وتناسقًا. ويمكن أن يعزز هذا التعاون الاتساق الإقليمي ويساعد هذه الأجهزة على التعلم من أفضل الممارسات المتبعة لدى بعضها بعض.
4. التعاون مع ترتيبات الخدمات المشتركة لمبادرة تنمية الإنتوساي في تصميم أداة الرصد	يمكن أن تقدم ترتيبات الخدمات المشتركة لمبادرة تنمية الإنتوساي أيضًا المشورة لمساعدة الأجهزة العليا للرقابة في تطوير أو تحسين أدوات الرصد الخاصة بها. ويمكن الاستفادة من هذا الدعم لتوفير الوقت وتحسين جودة وأهمية الأدوات المستخدمة.
5. مقارنة الموارد المتاحة ضمن مجتمع الإنتوساي	يمكن للأجهزة العليا للرقابة الاستفادة من الموارد الغنية من الإرشادات والأدوات التي طورتها المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة ومجموعات العمل التابعة لها لمقارنة وتحسين ممارسات الرصد الخاصة بها. يضمن هذا النهج التوافق مع المعايير الدولية والوصول إلى منهجيات مجربة.
6. استخدام المتطلبات التفصيلية للمعايير المعتمدة عند إجراءات المهمات الرقابية أساسًا لأغراض الرصد	يمكن تصميم أدوات الرصد بناءً على معايير إجراء المهمات الرقابية المحددة التي تتبعها الأجهزة العليا للرقابة بما يعكس مستوى اعتماد معايير الإيساي والالتزام بها. ويساعد ذلك في تقييم ما إذا كان العمل الرقابي يفي بمعايير الجودة المتوقعة التي حددتها تلك المعايير ويمكنه قياس مدى التزامه بمتطلبات تلك المعايير.
7. اعتماد أدوات الرصد المقترحة في هذا الدليل العملي	يوفر الدليل العملي لمبادرة تنمية الإنتوساي أدوات عملية جاهزة للاستخدام مصممة خصيصًا لرصد الجودة بموجب معيار الإيساي 140 المعدل. ويمكن أن يؤدي اعتماد هذه الأدوات إلى تبسيط العملية وضمان الالتزام بأفضل الممارسات المعترف بها.

## التفسيرات

## المجال/الخيارات

**تقييم النظام:** يقدم معيار الإيساي 140 المعدل متطلبًا جديدًا في إطار المتطلب التنظيمي رقم 6، والذي يركز على تقييم النظام. وتؤكد هذه الإضافة المهمة، التي لم تكن مدرجة في معيار الإيساي 140 السابق، على الحاجة إلى إجراء تقييم سنوي لإكمال دورة التحسين المستمر ضمن نظام إدارة جودة التدقيق. ومن المهم ملاحظة أنه على الرغم من توفر خيارات متنوعة لدعم عملية التقييم، فإن المسؤولية العامة للنظام تظل تقع على عاتق الشخص الذي يتحمل المسؤولية النهائية — وهو عادةً رئيس الجهاز الأعلى للرقابة. لذلك، يجب أن يتخذ هذا الشخص القرار النهائي بشأن طبيعة ومحتوى استنتاج التقييم.

## 1. إنشاء لجنة لمساعدة الفرد (مع المسؤولية والمساءلة النهائية) في التقييم

إنشاء لجنة لدعم الشخص الذي يتحمل المسؤولية والمساءلة النهائية عن نظام تقييم الجودة في تنفيذ التقييم. يمكن لهذه اللجنة أن توفر وجهات نظر وخبرات متنوعة، مما يجعل التقييم أكثر شمولًا وتوازنًا. ومن خلال تقاسم عبء العمل، تساعد اللجنة أيضًا في ضمان فحص جميع جوانب نظام إدارة جودة التدقيق بعناية وموضوعية.

## 2. الاستفادة من نتائج الرصد

استخدم نتائج وظيفة أو عملية الرصد كمدخل أساسي للتقييم. نظرًا لأن وظيفة الرصد توفر رؤى تفصيلية بشأن نقاط القوة والضعف المحتملة في نظام إدارة جودة التدقيق، يمكن أن تشكل هذه النتائج أساسًا منبثقًا للتقييم، مما يلغي الحاجة إلى تكرار المراجعات التي تم إجراؤها بالفعل. ويفترض هذا النهج أن نطاق الرصد شامل بما يكفي لدعم أهداف التقييم.

## 3. إشراك وظيفة الرصد التابعة للجهاز الأعلى للرقابة في عملية التقييم

إشراك وظيفة الرصد في الجهاز الأعلى للرقابة في جمع المعلومات اللازمة للتقييم، خاصة إذا كان نطاقها الحالي لا يغطي جميع المجالات المطلوبة. يمكن أن يساعد تكليف فريق الرصد بإجراء مراجعات إضافية في توفير الأدلة اللازمة لدعم تقييم أكثر شمولًا وموثوقية لنظام إدارة جودة التدقيق.

## 4. الاستفادة من نتائج التقييمات/التقارير الأخرى في الجهاز الأعلى للرقابة (مثل تقييم احتياجات تنفيذ معايير الإيساي باستخدام أدوات تقييم الالتزام بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، أو مراجعة النظراء، أو إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة، أو المراجعات الأخرى).

استخدم نتائج التقييمات أو التقارير الأخرى الحديثة وذات الصلة التي أجريت داخل الجهاز الأعلى للرقابة مثل تقييم احتياجات تنفيذ معايير الإيساي باستخدام أدوات تقييم الالتزام بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، أو مراجعة النظراء، أو تقييم إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة. ويمكن أن يوفر دمج نتائجها وجهات نظر قيّمة وأدلة قوية للتقييم، مما يساعد على تعزيز الاستنتاجات وتجنب مضاعفة الجهود. من المهم التأكد من أن هذه المراجعات حديثة وقابلة للتطبيق على الفترة قيد التقييم للحفاظ على ملاءمتها وموثوقيتها.

## 5. التعاون مع ترتيبات الخدمات المشتركة لمبادرة تنمية الإنتوساي

التعاون مع ترتيبات الخدمات المشتركة لمبادرة تنمية الإنتوساي للحصول على المشورة أو المساعدة في إجراء التقييم. يمكن أن يوفر الاستفادة من هذا الدعم إمكانية الوصول إلى الخبرات المتخصصة والأدوات العملية وخدمات التيسير، مما يساعد على ضمان أن يكون التقييم جيد التنظيم ومتوافقًا مع متطلبات معيار الإيساي 140 المعدل.

## 6. التعاون مع الهيئات الإقليمية التابعة لمبادرة تنمية الإنتوساي لمساعدة الأفراد (الذين يتحملون المسؤولية والمساءلة النهائية) في إجراء التقييم

اعمل مع الهيئات الإقليمية التابعة للإنتوساي لمساعدة الشخص المسؤول عن تقييم نظام إدارة جودة التدقيق. ويمكن للهيئات الإقليمية أن تقدم وجهات نظر خارجية قيّمة، وتشارك أفضل الممارسات، وتوفر الدعم الفني لتعزيز عملية التقييم وتشجيع التحسين المستمر.

